الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة قاصدي مرباح – ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان : علوم اقتصادية، علوم التسيير و علوم تجارية

الشعبة : علوم إقتصادية

التخصص : مالية و بنوك

من إعداد الطالب : أولاد سالم بلخير

بعنوان :

مساهمة البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية عن طريق الاعتماد المستندي

دراسة عينة من البنوك التجارية على مستوى منطقة ورقلة خلال الفترة ما بين 2015 -2017

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ: **2018/05/20**

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتورة / بخالد عائشة (أستاذة محاضرة – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) ...رئيسا

الدكتورة / بن عثمان مفيدة (أستاذة محاضرة – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) ...مشرفا ومقررا

الدكتورة / تلي سعيدة (أستاذة محاضرة – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) ...مناقشا

السنة الجامعية : **2018/2017**

ا لإ هـد ا ء

اهدي هذا العمل المتواضع إلى والدي راجيا من الله أن يحفظهما ويطيل في عمرهما

والى أخي وأخواتي وكل أفراد العائلة

والى أصدقائي وزملائي في كامل مراحل الدراسة

إلى كل أساتذتي الكرام

إلى كل من ساهم قي هذا العمل من قريب أو بعيد

الـشكـر

أشكر الله على توفيقه لانجاز هذا العمل ثم أقدم شكري الحار للأستاذة المشرفة الدكتورة بن عثمان مفيدة على توجيهاتها القيمة و أفكارها المثمرة ومساعدتها الكبيرة.

كما اشكر كل أساتذة وموظفي قسم العلوم الاقتصادية كما لا أنسى تقديم شكري إلى كل موظفي البنوك الثلاثة وأقدم شكري الخاص لمدير وكالة بنك التنمية المحلية على مجهوداتهم في سبيل ترقية البحث العلمي

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى الاطلاع على واقع تمويل البنوك التجارية المحلية للتجارة الخارجية بواسطة الاعتماد المستندي في منطقة ورقلة ، وذلك بالبحث في مدى مساهمة البنوك التجارية العاملة بالمنطقة في التمويل بتلك الصيغة. اتخذنا مجموعة من البنوك التجارية الناشطة على مستوى منطقة ورقلة كعينة لهذه الدراسة.

وبينت نتائج الدراسة أن البنوك التجارية الناشطة على مستوى منطقة ورقلة تساهم في تمويل القطاعات الاقتصادية عن طريق الاعتماد المستندي لكن بصورة متفاوتة بين مختلف القطاعات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: تمويل ، تجارة خارجية، اعتماد المستندي ، بنوك تجارية.

Summary:

This study aims to examine the financing of local commercial Banks activate in foreign trade through the documentary credit in the region of Ouargla by examining the financement contribution of these banks using this format.

We took a some commercial banks active in the Ouargla region as a sample for this study.

The results of the study showed that the commercial banks active in the region of Ouargla contribute in the financement of economic sectors by the documentary credit, by a varying degrees related to the different economic sectors.

Keywords: Financement, Foreign Trade, Letter of Credit, Commercial Banks.

قائمة المحتويات

الإهداء.....	IV
الشكر.....	V
ملخص.....	IV
قائمة المحتويات.....	VII
قائمة الجداول.....	VII
قائمة الأشكال	X
قائمة الملاحق.....	XI
المقدمة.....	أ- ث
الفصل الأول : الأدبيات النظرية والدراسات السابقة حول التمويل بالاعتماد المستندي.....	01
تمهيد	02
المبحث الأول : الأدبيات النظرية حول التمويل بالاعتماد المستندي.....	03
المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية	03
1. مفهوم التجارة الخارجية	03
2. أهمية التجارة الخارجية	03
3. أطراف المتداخلة في التجارة الخارجية	03
4.هيكل التجارة الخارجية	04
المطلب الثاني:مفهوم التمويل	05
1. تعريف التمويل	05
2. أشكال التمويل	05
3. تقنيات تمويل التجارة الخارجية	06
المطلب الثالث:ماهية الاعتماد المستندي	07
1. تعريف الاعتماد المستندي	07
2. أطراف الاعتماد المستندي	07
3. أشكال تنفيذ الاعتماد المستندي	07
4. أنواع الاعتماد المستندي	08
5. أهمية الاعتماد المستندي	09
6. طريقة تنفيذ الاعتماد المستندي	10
المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية حول التمويل بالاعتماد المستندي.....	12
المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة	12
المطلب الثاني: مناقشة الدراسات السابقة	14

خلاصة الفصل	15
الفصل الثاني : الدراسة الميدانية حول تسيير وتطور التمويل بالاعتماد المستندي.....	16
تمهيد	17
المبحث الأول : منهجية الدراسة.....	18
المطلب الأول: الطريقة واختيار مجتمع الدراسة	18
1. مجتمع الدارسة	18
2. تعريف عينة الدراسة	18
3. طريقة الدراسة	19
المطلب الثاني: أدوات الدراسة	19
1. المقابلة	19
2. جمع الوثائق والبيانات الإحصائية	20
المبحث الثاني : عرض وتحليل نتائج الدراسة.....	21
المطلب الأول: عملية تسيير ملف اعتماد مستندي	21
1. عرض ملف اعتماد مستندي	21
2. مناقشة عملية تسيير ملف اعتماد مستندي	28
المطلب الثاني: مساهمة البنوك المحلية في تمويل القطاعات الاقتصادية بواسطة الاعتماد المستندي.....	29
1. تطور التمويل بالاعتماد المستندي في عينة الدراسة	29
2. مناقشة وتحليل تطور التمويل بالاعتماد المستندي في عينة الدراسة	38
خلاصة الفصل	41
الخاتمة	42
المصادر والمراجعة	45
الملاحق	48

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول (1.2)	عينة الدراسة	18
الجدول (2.2)	عدد ملفات الاعتمادات المستندية الممنوحة لقطاع البناء	30
الجدول (3.2)	المبالغ النقدية للاعتمادات المستندية الممنوحة لقطاع البناء	30
الجدول (4.2)	عدد ملفات الاعتمادات المستندية الممنوحة لقطاع الخدمات	31
الجدول (5.2)	المبالغ النقدية للاعتمادات المستندية الممنوحة لقطاع الخدمات	32
الجدول (6.2)	عدد ملفات الاعتمادات المستندية الممنوحة لقطاع الصناعة	33
الجدول (7.2)	المبالغ النقدية للاعتمادات المستندية الممنوحة لقطاع الصناعة	34
الجدول (8.2)	عدد ملفات الاعتمادات المستندية الممنوحة لقطاع التجارة	34
الجدول (9.2)	المبالغ النقدية للاعتمادات المستندية الممنوحة لقطاع التجارة	35
الجدول (10.2)	النسب المئوية لعدد الاعتمادات المستندية لكل القطاعات	36
الجدول (11.2)	النسب المئوية للمبالغ النقدية للاعتمادات المستندية لكل القطاعات	36
الجدول (12.2)	نسب عدد الاعتمادات المستندية الممنوحة لكل القطاعات	37
الجدول (13.2)	نسب المبالغ النقدية للاعتمادات المستندية الممنوحة لكل القطاعات	38

قائمة الاشكال		
رقم الشكل	**عنوان الشكل**	**الصفحة**
الشكل (1.1)	مخطط سير الاعتماد المستندي	10
الشكل (1.2)	التوطين البنكي للفاتورة	27

قائمة الملاحق	
رقم الملاحق	**عنوان الملاحق**
الملحق رقم (1)	الفاتورة الشكلية
الملحق رقم (2)	إشعار بالقبول
الملحق رقم (3)	سويفت فتح الاعتماد المستندي
الملحق رقم (4)	سند الشحن البحري
الملحق رقم (5)	الفاتورة النهائية
الملحق رقم (6)	شهادة المنشأ
الملحق رقم (7)	وثيقة الجمركية (D1000)
الملحق رقم (8)	وثيقة دفع العملة الصعبة
الملحق رقم (9)	سويفت التسوية النهائية
الملحق رقم (10)	جداول البيانات الإحصائية للبنك الوطني الجزائري(وكالة ورقلة)
الملحق رقم (11)	جدول البيانات الإحصائية بنك التنمية المحلية (وكالة ورقلة)
الملحق رقم (12)	جدول البيانات الإحصائية بنك الخارجي الجزائري (وكالة ورقلة)

مقدمة

أ. توطئة

يتكون النشاط الاقتصادي المحلي من عدة قطاعات اقتصادية تعمل على تنمية المنطقة، حيث تتكون هذه القطاعات من مؤسسات اقتصادية عامة وخاصة، ولتستمر هذه المؤسسات في نشاطها فإنها تحتاج إلى تلبية احتياجاتها من الموارد المالية والمادية بلجوئها إلى مختلف مصادر التمويل، كالرفع في رأس مالها أو الاستدانة، وتعتبر البنوك المصدر الأساسي لعملية الاستدانة في المحيط الاقتصادي الجزائري ، كما أنها ترتافق المؤسسات الاقتصادية في إتمام العديد من أنشطتها كتمويل عمليات التصدير والاستيراد لمختلف ا لسلع والخدمات ، حيث يدخل ذلك ضمن معاملات التجارة الخارجية. ويعتبر الاعتماد المستندي إحدى الصيغ التمويلية للتجارة الخارجية والتي تعتمد عليها البنوك لتمويل المؤسسات من أجل انجاز معاملاتها مع الأطراف المتعاملة معها من خارج الدولة. وللوقوف على مدى تطبيق البنوك المحلية في المحيط الاقتصادي لمنطقة ورقلة لصيغة التمويل بواسطة الاعتماد المستندي وتسهيلها لمختلف التعاملات الاقتصادية الخارجية تُطرح الإشكالية التالية: " **ما مدى مساهمة البنوك التجارية المحلية في تمويل النشاط الاقتصادي بواسطة الاعتماد المستندي بمنطقة ورقلة في الفترة الزمنية 2015-2017** ؟ "

وتتفرع هذه الإشكالية إلى إشكاليات جزئية:

-كيف يتم تمويل القطاع الاقتصادي في منطقة ورقلة بواسطة الاعتماد المستندي؟

- ما هي الإجراءات المطبقة من طرف البنوك التجارية المحلية لتسهيل عمليات تمويل التجارة الخارجية عن طريق الاعتماد المستندي؟

- ما هو واقع تمويل القطاع الاقتصادي بمنطقة ورقلة بواسطة الاعتماد المستندي؟

ب. الفرضيات

- هناك معايير متبعة من طرف البنوك التجارية المحلية لتمويل القطاع الاقتصادي في منطقة ورقلة بواسطة الاعتماد المستندي.
- هناك إجراءات مطبقة من طرف البنوك التجارية المحلية لتسهيل تمويل التجارة الخارجية عن طريق الاعتماد المستندي.
- هناك تفاوت في تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية في منطقة ورقلة بواسطة الاعتماد المستندي.

ت. مبررات اختيار الموضوع

تم اختيار موضوع البحث لعدة اعتبارات:

- ملائمة موضوع البحث لتخصصي في التكوين الجامعي والعملي.
- ربط المعارف النظرية بواقعها العملي في البنوك التجارية.
- التعرف على التسهيلات التي تمنحها البنوك لغرض النهوض بقطاع التجارة الخارجية.

ث. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- التعرف على إجراءات تمويل التجارة الخارجية على مستوى البنوك التجارية المحلية في الفترة ما بين 2015-2017 بواسطة الاعتماد المستندي.
- معرفة واقع تمويل التجارة الخارجية على مستوى منطقة ورقلة بمساهمتها في تمويل القطاع الاقتصادي عن طريق الاعتماد المستندي.

ج. أهمية الدراسة

وتكمن أهميتها فيما يلي:

– تمكننا هذه الدراسة من الكشف عن الدور الذي يؤديه الاعتماد المستندي كصيغة تمويل للقطاع الاقتصادي لمنطقة ورقلة.

– تأتي هذه الدراسة كإضافة بسيطة للدراسات السابقة في مجال تمويل التجارة الخارجية على مستوى منطقة ورقلة بمعرفة واقع تمويل التجارة الخارجية على مستوى هذه المنطقة.

ح. حدود الدراسة

شملت حدود الدراسة حدودا موضوعية ومكانية وزمنية كما يلي:

الحدود الموضوعية: شمل موضوع الدراسة المواضيع المتعلقة بالتمويل عن طريق الاعتماد المستندي.

الحدود المكانية: بالنسبة للحدود المكانية فقد تم انجاز الجزء الأول من الدراسة وهو دراسة حالة ملف لاعتماد مستندي على مستوى بنك التنمية المحلية – وكالة ورقلة – والجزء الثاني هو دراسة إحصائية وجمعت البيانات الإحصائية من البنوك التالية: بنك الوطني الجزائري –وكالة ورقلة– وبنك التنمية المحلية –وكالة ورقلة–

الحدود الزمنية: بالنسبة للحدود الزمنية اعتمدت بيانات الدراسة على بيانات مالية للوكالات عينة الدراسة للفترة الممتدة بين سنتي 2015 و2017.

خ. منهج البحث و الأدوات المستخدمة

اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي في الجانب النظري، أما في الجانب التطبيقي فاعتمدنا على أسلوب دراسة الحالة، مستخدمين بعض الأدوات مثل المقابلة مع إطارات البنوك لدى مصلحة التجارة الخارجية ومدير وكالة بنك التنمية المحلية وكذلك جمع الوثائق التي لها علاقة بموضوع بحثنا، وكذلك جمع البيانات الإحصائية من بعض البنوك التجارية الناشطة على مستوى منطقة ورقلة.

د. صعوبات الدراسة

من بين صعوبات الدراسة صعوبة الحصول على المعلومات والوثائق من بعض البنوك الأخرى بحجة السرية وعدم توفر الوقت لاستقبال الطلبة.

ذ. هيكل الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى فصلين:

- الفصل الأول: خصص للجانب النظري، وقسم بدوره إلى مبحثين، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى الأدبيات النظرية المرتبطة الدراسة. أما المبحث الثاني فقمنا بعرض ومناقشة بعض الأدبيات التطبيقية التي لها ارتباط بالموضوع المدروس.
- الفصل الثاني خصص للجانب التطبيقي حيث احتوى على دراسة حالة ملف اعتماد مستندي لعملية استيراد مادة أولية من طرف مؤسسة تنشط على مستوى منطقة ورقلة، ودراسة إحصائية لتطور الاعتمادات المستندية للبنوك التجارية المحلية لمعرفة مدى مساهمة هذه البنوك في تمويل النشاط الاقتصادي لمنطقة ورقلة.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية والدراسات السابقة حول التمويل بالاعتماد المستندي

تمهيد:

تمثل التجارة الخارجية أهمية قصوى لكل الدول فبدونها لما تمكنت أي دولة من تلبية حاجياتها الاقتصادية وتطوير اقتصادها وجلب التكنولوجيا المتطورة والاستفادة منها، ولتحقيق هذه الأهداف فلا بد من توفير التمويل اللازم ووضع القوانين والإجراءات المسهلة له.

ويعتبر الجهاز البنكي من أهم الشركاء الاقتصاديين، حيث يقع على عاتقه المشاركة في تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية، ومن بين أهم القطاعات التي تمولها البنوك، نجد قطاع التجارة الخارجية حيث نجد هناك عدة صيغ نذكر منها التحصيل المستندي والتحويل الحر، والأكثر استعمالا من طرف البنوك هو الاعتماد المستندي لأن البنوك تكون في مأمن من المخاطر المحتملة الوقوع، و يعزز الثقة بين المصدر(البائع) والمستورد(المشتري).

سوف نتطرق في هذا الفصل من خلال المبحث الأول إلى مختلف المفاهيم النظرية المرتبطة بموضوع الدراسة، أما في المبحث الثاني فسنعرض ونناقش بعض الأدبيات التطبيقية.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية.

يكتسي الإطار النظري في البحث أهمية قصوى، لأنه يتطرق لأهم المفاهيم التي لها علاقة بموضوع البحث، ويقدم لنا شرح لهذه المفاهيم الأساسية، ومن خلال هذا قسمنا هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، المطلب الأول خصصناه إلى ماهية التجارة الخارجية وأهميتها، وتطرقنا في المطلب الثاني إلى مفهوم التمويل وأشكاله وأهم صيغ تمويل التجارة الخارجية، والمطلب الثالث خصصناه لتعريف الاعتماد المستندي وأنواعه وطريقة تنفيذه.

المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية

ظهرت التجارة الخارجية منذ العصور التاريخية الأولى وكانت البداية الحقيقية لها مع الثورة الصناعية في منتصف القرن الثامن عشر، حيث تهتم بجميع أوجه المعاملات الاقتصادية بين الدول والمتمثل في حركة الأشخاص (الهجرة الدولية) وحركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال.

1. مفهوم التجارة الخارجية: تعرف التجارة الخارجية بأنها: " أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، ممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة "[1]

2. أهمية التجارة الخارجية: إن للتجارة الخارجية أهمية كبيرة لأي دولة في العالم وتتضح هذه الأهمية في: " أن التجارة الخارجية لدول العالم هي التي توفر للمجتمعات المختلفة السلع والخدمات التي لا يمكن إنتاجها محليا، أو تلك التي تحصل عليها من الخارج بتكلفة أقل نسبيا من تكلفة إنتاجها محليا، ولذا فإن التجارة الخارجية تتيح لدول العالم إمكانية الحصول على المزيد من السلع والخدمات ومن ثم تسهم في زيادة مستوى رفاهية دول العالم. "[2]

3. الأطراف المتداخلة في التجارة الخارجية: يساهم في تحقيق عمليات التجارة الخارجية عدة أطراف سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة كما يلي:[3]

1.3. الأطراف المباشرة للتجارة الخارجية: وهي الأطراف التي تتدخل مباشرة في نشاط التجارة الخارجية:

أ. **المصّدر:** وهو الذي يقوم بشراء أو إنتاج البضاعة لبيعها في الخارج بغض النظر عن نوع البضاعة التي يتعامل بها، وقد يكون المصدرون أفراد مستقلين أو قد يظهرون على شكل شركات، كما قد تكون الدولة هي المصدرة وذلك عندما تكلف إحدى مؤسساتها بهذا العمل.

---

[1] السيد محمد أحمد السريتي، " **اقتصاديات التجارة الخارجية** "، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، 2009: ص7.

[2] المرجع السابق، ص 9.

[3] رباح محمد، عقاب فاتح، **الاعتماد المستندي كأداة بنكية في تمويل التجارة الخارجية**، مذكرة ماستر، علوم اقتصادية، غير منشورة، جامعة آكلي أو الحاج، البويرة، الجزائر، 2015، ص18- 22.

ب. **المستورد:** وهو من يقوم بشراء البضاعة لا بقصد إعادة تصديرها بل لبيعها في الأسواق الداخلية.

ج. **البنوك التجارية:** تعتبر تسوية عمليات التجارة الخارجية من أهم الأعمال التي يقوم بها البنك التجاري، إذ أن عليه الإشراف على تنفيذ الرقابة والقيام بإجراءات حصول المستورد على العملات الأجنبية من السلطات التنفيذية.

2.3. الأطراف الغير مباشرة للتجارة الخارجية: وهي الأطراف التي تتدخل بصورة غير مباشرة في نشاط التجارة الخارجية:

أ. **الناقل:** ويؤدي دور لا يستهان به في عمليات التجارة الخارجية، وتظهر أهميته على سعر البيع النهائي، وهناك عدة وسائل لعملية النقل منها: النقل الجوي، النقل البحري، النقل عبر السكك الحديدية وغيرها.

ب. **التأمين:** يعتبر التأمين ضمان للأخطار التي تتعرض لها البضائع عبر الطرق البرية والبحرية و الجوية و سكك الحديدية، كما يغطي أيضا الأضرار والخسائر المادية اللاحقة للبضائع أثناء نقلها وفي بعض الأحيان أثناء عملية الشحن و التوزيع.

ج. **رجل العبور:** يمكن أن يكون وكيل معتمد لدى الجمارك مكلف بخدمات التأمين، أو الناقل ومراقب بحري، فيعتبر بذلك متعهد عمليات الترانزيت وكيلا لقاء أجرة ويعمل لحساب موكله باستلام البضائع من الناقل البحري وإتمام المعاملات الجمركية ويمكن أن يكون رجل العبور: وكيلا للنقل، وكيلا لدى الجمارك أو وكيلا بالعمولة.

4. هيكل التجارة الخارجية:

يتمثل هيكل التجارة الخارجية فيما يلي[1]:

1.4. الصادرات: وهي النشاط الذي يؤدي إلى انسحاب السلع والخدمات من دولة مصدرة إلى دولة مستوردة وهي قسمان:

- صادرات ملموسة: وتتمثل في السلع الملموسة.
- صادرات غير ملموسة: وتتمثل في الخدمات.

2.4. الواردات: وهي عكس الصادرات وتعرف الواردات بأنها عملية إدخال السلع والخدمات الأجنبية إلى السوق الوطنية وتنقسم إلى قسمين:

- الواردات ملموسة: وهي الملموسة كالسلع.
- الواردات غير ملموسة: وتتمثل في الخدمات.

[1] عطاب عبالله، **أهمية تمويل التجارة الخارجية عن طريق الاعتماد المستندي**، مذكرة شهادة ماستر، علوم اقتصادية، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،الجزائر، 2014، ص 16.

المطلب الثاني: مفهوم التمويل

1. تعريف التمويل: هناك عدة تعاريف نذكر منها[1]:

- **التعريف الأول** يعرفه (**موريس دوب**): بأن التمويل في الواقع ليس إلا وسيلة لتعبئة الموارد الحقيقية القائمة.
- **التعريف الثاني** ويعرفه (**بيش**): على أنه الإمداد بالأموال اللازمة في أوقات الحاجة إليها.
- **التعريف الثالث**: يعرف على أنه توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع وتطوير مشروع خاص ما.
- **التعريف الرابع** ويعرف أيضا: على أنه أحد مجالات المعرفة تختص به الإدارة المالية وهو نابع من رغبة الأفراد ومنشآت الأعمال لتحقيق أقصى حد ممكن من الرفاهية.

من خلال هذه التعاريف يمكن استخلاص أن التمويل هو توفير الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الاقتصادية وتطويرها وذلك في أوقات الحاجة إليها إذ أنه يخص المبالغ النقدية وليس السلع والخدمات وأن يكون بالقيمة المطلوبة في الوقت المطلوب، فالهدف منه هو تطوير المشاريع العامة والخاصة وفي الوقت المناسب.

2. أشكال التمويل

هناك عدة أشكال للتمويل نذكر منها[2]:

1.2. التمويل المباشر وغير مباشر

أ. **التمويل المباشر**: يعبر عن العلاقة المباشرة بين المقرض والمقترض والمستثمر دون تدخل أي وسيط مالي مصرفي أو غير مصرفي (مؤسسات، أفراد، هيئات حكومية).

ب. **التمويل الغير مباشر**: يعبر عن كل الطرق والأساليب التمويل الغير مباشرة والمتمثلة في السواق المالية والبنوك أي كل المصادر المالية التي فيها وسطاء ماليين.

2.2. التمويل المحلي والتمويل الدولي.

أ. **التمويل المحلي**: يعتمد هذا النوع من التمويل على المؤسسات المالية والأسواق المالية المحلية، وهو يضم المصادر المباشرة والغير مباشرة المحلية (قروض، أوراق مالية وتجارية ...) وهو يخدم قطاع المؤسسات الاقتصادية أكثر من الهيئات الحكومية.

ب. **التمويل الدولي**: يعتمد بالدرجة الأولى على الأسواق المالية الدولية مثل البورصات والهيئات المالية أو الإقليمية مثل صندوق النقد الدولي أو البنك العالمي للإنشاء والتعمير وبعض المؤسسات الإقليمية،

[1] كتوش عاشور، قورين حاج، **مداخلة،الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات و المؤسسات النامية** ، أيام 21-22 نوفمبر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2006: ص 2.

[2] المرجع السابق، ص 2، 3.

بالإضافة إلى البرامج التمويلية الدولية التي تكون في شكل إعانات أو استثمارات مثل برنامج ميدا الذي أطلقه الاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأورو متوسطية.

3. تقنيات تمويل التجارة الخارجية: هناك عدة تقنيات تمويل نذكر منها:[1]

1.3. التمويل قصير الأجل للتجارة الخارجية: وتستعمل فيه الصيغ التي لا يتجاوز أجل تطبيقها 18 شهرا عادة وأهمها:

1.1.3. صيغ تنظيم ودفع: وهي كما يلي:

أ. الاعتماد المستندي (Le Crédit Documentaire): هو عقد، يلتزم به البنك بدفع مبلغ أو قبول كمبيالة مسحوبة عليه وذلك بشروط معينة واردة في هذا التعهد ومضمون برهن حيازي على المستندات.

ب. التحصيل المستندي (Encaissement Documentaire): هو العملية التي يقوم خلالها المصدر بعد شحن البضاعة وإرسالها، بإرسال الوثائق المتفق عليها مع المستورد مرفقة بكمبيالة أو بدونها إلى بنكه ليقوم هذا الأخير بإرسالها إلى بنك المستورد، ليسلمها لهذا الأخير مقابل القبول أو الدفع للكمبيالة أو تحصيل الثمن.

ج. **التحويل الحر(Transfert libre):** وهو عبارة عن إعطاء أمر من طرف المستورد إلى بنكه لتحويل مبلغ معين لصالح المصدر عن طريق بنك هذا الأخير أي البنك الأجنبي المراسل.

2.1.3. صيغ دفع: وهي كما يلي:

أ. خصم الكمبيالات المستندية: ويعني تحريك الدين الذي يملكه المصدر على المستورد أي خصم الكمبيالة المسحوبة على المستورد من طرف بنك المصدر ولصالح هذا الخير، الذي يطلب من بنكه أن يسدد له قيمة الكمبيالة ويحل محله في الدائنية إلى غاية تاريخ الاستحقاق.

ب. طريقة تحويل الفواتير(Factoring): معناه أن يقوم المصدر ببيع ديونه الناشئة عن التصدير بموجب فواتير إلى بنك أو مؤسسة دولية متخصصة في هذا المجال، وهي صيغة تمويل أو دفع في الأجل القصير حيث تتراوح آجال الديون بين 30 و120 يوم. والبيع يكون نهائيا ولا يحق للمؤسسة المشترية الرجوع على العميل أو المصدر في حالة عدم سداد الدين من طرف المدين.

[1] سليمان ناصر، " **التقنيات البنكية و عمليات الائتمان** "، ديوان المطبوعات الجامعية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2015: ص.123- 140.

2.3. التمويل متوسط وطويل الأجل للتجارة الخارجية: وهو التمويل الذي يتجاوز أجله 18 شهرا وأهم صيغه:

أ. **قرض المشتري (المستورد):** وهو تمويل يمنحه بنك في بلد المصدر للمستورد، لتسديد دينه للمصدر فورا.

ب. **قرض المورد (المصدر):** وهو منح قرض للمصدر من طرف بنك هذا الأخير لتمويل صادراته.

ج. **التمويل الجزافي:** وهو تحريك دين متوسط الأجل ممثلا في أوراق تجارية، أي خصم هذه الأوراق بدون طعن أو رجوع على المصدر أو الأشخاص الذي مضوا على ظهر هذه الورقة.

د. **الائتمان الإيجاري الدولي:** وهو صيغة تمويل متوسطة أو طويلة الأجل تقوم فيه مؤسسة متخصصة بإبرام عقد مع المستورد على تنفيذ ائتمان إيجاري حول أصول مستوردة، ثم تقوم بإبرام صفقة شرائها من المصدر، يمكن أن يكون المنتج والمصدر من نفس البلد والمستورد من بلد أجنبي وقد يكون المنتج والمصدر والمستورد من بلد غير الآخر.

المطلب الثالث: الاعتماد المستندي.

1. تعريف الاعتماد المستندي: هو عقد يلتزم به البنك مباشرة أمام الغير بناء على طلب العميل الذي يسمى بالآمر بدفع مبلغ أو قبول كمبيالة مسحوبة عليه ن الغير ويسمى بالمستفيد، وذلك بشروط معينة واردة في هذا التعهد ومضمون برهن حيازي على المستندات الممثلة للبضائع المصدرة، لأن هذا النوع من الاعتماد يستعمل عادة في التجارة الخارجية وخاصة في البيوع البحرية، فيصبح هنا المستورد هو الآمر والمصدر هو المستفيد.[1]

ومن أهم مستندات الاعتماد المستندي[2]:

الفاتورة – بوليصة الشحن والنقل – بوليصة التأمين – الشهادات الجمركية – شهادة المنشأ – شهادة التفتيش والرقابة والفحص – الشهادات الطبية.

2. أطراف الاعتماد المستندي: هناك أربع أطراف في الاعتماد المستندي و هي[3]:

المستورد، المصدر، بنك المستورد، بنك المصدر.

3. أشكال تنفيذ الاعتماد المستندي: يوجد عدة أشكال لتنفيذ الاعتماد المستندي منها[4]:

1.3. الدفع عند الإطلاع (Paiement à Vue): ينفذ مباشرة بعد استلام الوثائق بعد فحصها جيدا.

2.3. الدفع المؤجل (Paiement Différé): البائع (المصدر) يعطي للمشتري(المستورد) مدة للدفع(الدفع لأجل بدون كمبيالة)،مع أن أجل الاستحقاق تكون محددة.

---

[1] سليمان ناصر، مرجع سبق ذكره، ص 123.

[2] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 6، بن عكنون، الجزائر، 2007، ص 117.

[3] المرجع السابق، ص 117، 118.

[4] الاعتماد المستندي، موقع الكتروني:
https://static.sociétegenerale.fr/ent/.../PDF/.../crédit-documentaire, 05/05/2018.

3.3. الدفع بالقبول (Acceptation): هو مشابه للدفع المؤجل لكن مع ورقة تجارية (كمبيالة) من المستفيد مسحوبة على الطرف طالب الاعتماد المستندي(البنك المراسل/المؤكد أو البنك المصدر)، القبول له قيمة ضمان دفع لأجل.

4.3. الدفع بالتفاوض (Négociation): هو عبارة عن اعتماد مستندي عند الإطلاع، ولأجل من طرف أي بنك موجود في بلد المصدر(تفاوض مفتوح)، أو من طرف بنك واحد في بلد المصدر(تفاوض مقيد)، البنك المفاوض يستطيع خصم الوثائق و/أو الكمبيالة من خلال التقدم إلى المصدر بعد خصم العمولة.في حالة اعتماد مرسل، هذا التقدم ينجز بدون حسن نهاية، وفي حالة اعتماد مؤكد، التفاوض مغلق ونهائي ونقول عنه انه بدون رجوع.

4. أنواع الاعتماد المستندي: هناك عدة أنواع للاعتماد المستندي نذكر منها[1]:

1.4. من حيث القابلية للإلغاء:

أ. **قابل للإلغاء (Révocable)**: يلغيه البنك دون مسؤولية تجاه البائع أو المستفيد

ب. **غير قابل للإلغاء (Irrévocable)**: يكون فيه البنك ملتزما التزاما مباشرا قبل المستفيد وهو الصورة العادية.

2.4. من حيث التأكيد:

أ. **اعتماد مؤيد أو معزز (Confirmé)**: حيث لا يكتفي البائع بتعهد بنك المشتري لكي يطمئن فيشترط تعهد بنك ثان كان يكون عادة بنك البائع.

ب. **اعتماد غير معزز(Non Confirmé)**: يكتفي فيه بتعهد بنك المشتري.

3.4. من حيث القابلية للتحويل:

أ. **اعتماد قابل للتحويل (Transférable)**: يحوله المستفيد إلى مستفيد آخر يقبله البنك ويقبل أن يسحب عليه كمبيالة.

ب. **اعتماد غير قابل للتحويل (Non Transférable)**: تقتصر الاستفادة منه على العميل الذي يحدده العميل الآمر دون غيره.

4.4. من حيث التجديد:

أ. **اعتماد ثابت:** محدد بمبلغ واحد ولعملية واحدة ولأجل معين، وهو الحالة العادية.

ب. **اعتماد دوري أو متجدد (Révolving ou Rotatif)**: ويستعمل لشراء كميات كبيرة من السلع وعلى فترات طويلة كأن يعطى لمدة سنة ويتجدد شهريا.

[1] سليمان ناصر، مرجع سبق ذكره، ص127، 128.

5. أهمية الاعتماد المستندي: للاعتماد المستندي أهمية اقتصادية كبيرة وتتجلى هذه الأهمية في المزايا التي يحققها لكل من المستورد والمصدر ونذكر منها[1]:

1.5. بالنسبة للمستورد:

إذا افترضنا أنه قام بتحويل قيمة البضاعة إلى المصدر فور الاتفاق، ثم انتظر وصول البضاعة فسوف يؤدي ذلك إلى مشاكل عديدة منها:

– فقدان المستورد لجزء من أمواله لفترة طويلة، يستغرقها إعداد وشحن ووصول واستلام البضاعة في حين يكون المصدر قد استفادة من ثمن البضاعة لنفس الفترة.

– قد يرتفع ثمن البضاعة في بلد المصدر، وعندئذ قد يتعلل المصدر بشتى الأعذار ليتحلل من تنفيذ التزامه رغم قبضه الثمن.

– قد ترد البضاعة بعد انتظار طويل مخالفة للمواصفات المطلوبة.

2.5. بالنسبة للمصدر:

إذا افترضنا أنه قام بشحن البضاعة أولا ثم انتظر وصول الثمن فكذلك سوف يترتب عليه مشاكل منها:

– تجميد جزء من أموال (البضاعة) من وقت شحنها إلى حين استلام ثمنها.

– قد ينخفض سعر البضاعة في بلد المستورد قبل وصولها، فيجد المستورد نفسه في وضع لا يحقق له الربح المنتظر من هذه الصفقة، فيحاول أن يتحلل من التزامه بشتى الأعذار.

وهناك مشاكل أخرى قد تحدث بين المستورد والمصدر منها تغير سعر الصرف بين البلدين.

يلاحظ في الاعتماد المستندي أنه يتفادى الوقوع في هذه المشاكل بين الطرفين لأنه يضمن حسن سير العملية لهما بكل ما تتطلبه من ضمانات والسرعة المطلوبة.

[1] سليمان ناصر، مرجع سبق ذكره، ص 128-130.

6. طريقة تنفيذ الاعتماد المستندي: إن للاعتماد المستندي خطوات يمر بها نلخصها في المخطط التالي:

الشكل رقم (1.1): مخطط سير الاعتماد المستندي

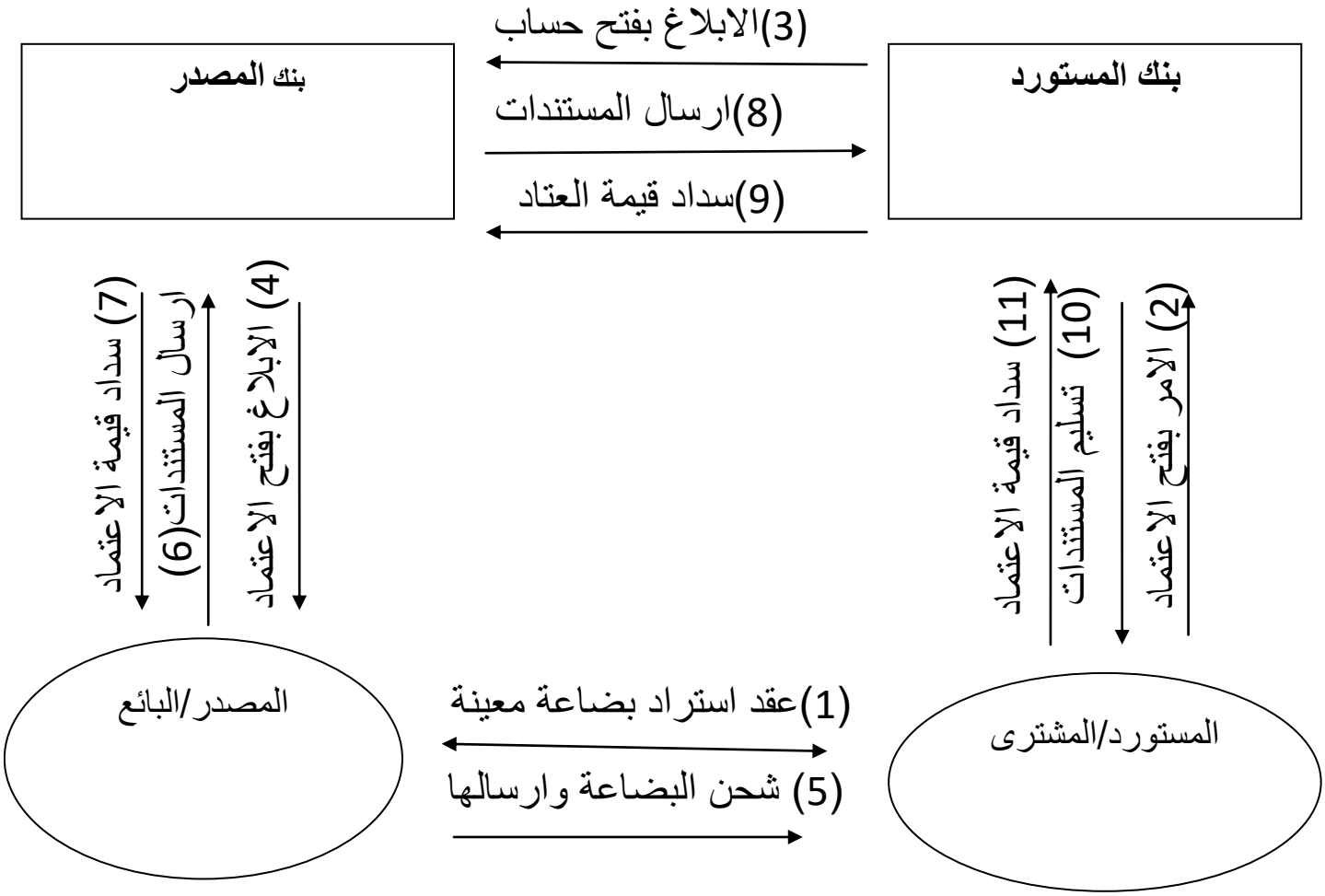

المصدر: سليمان ناصر، مرجع سابق ص124.

وفقا للشكل السابق يتم تنفيذ الاعتماد المستندي كما يلي[1]:

1) يتفق المستورد مع المصدر الأجنبي على الصفقة بكل تفاصيلها (النوعية، السعر، الكمية، ...).

2) يتقدم المستورد (الآمر) إلى بنكه بطلب فتح اعتماد مستندي بقيمة الصفقة لصالح المصدر (المستفيد) والاتفاق مع البنك على كل المعلومات المتعلقة بالاعتماد(اسم و عنوان المستفيد، نوع الاعتماد، أجل الاستحقاق، ...).

3) يقوم بنك المستورد بإشعار بنك المصدر (البنك المراسل في البلد الأجنبي) بفتح الاعتماد وإعلامه بكل المعلومات المتعلقة به.

4) يقوم بنك المصدر بإبلاغ المصدر بفتح الاعتماد.

5) بعد أن يتأكد المصدر من كل المعلومات والشروط المتفق عليها في الاعتماد يقوم بإرسال وشحن البضاعة.

6) يقوم المصدر بتسليم كل الوثائق والمستندات المتعلقة بالبضاعة إلى بنك المصدر.

7) يقوم بنك المصدر بالتحقق من تلك المستندات والوثائق ومدى مطابقتها لشروط العقد وعند التأكد يقوم بدفع الثمن إلى المصدر.

8 - 9) يقوم بنك المصدر بتحويل تلك لمسندات إلى بنك المستورد، هذا الأخير يقوم بفحصها والتأكد منها، وفي حالة تحقق ذلك فإنه يقوم بدفع المبلغ إلى بنك المصدر.

10 - 11) يقوم بنك المستورد بإشعار هذا الأخير بوصول المستندات وتسليمه نسخا منها، وبعد تأكده من مطابقتها للشروط المتفق عليها مع المصدر، يقوم بتسديد مبلغ الصفقة إلى بنكه.

[1] سليمان ناصر، مرجع سبق ذكره، ص 124-126.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية

قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين، المطلب الأول خصصناه لعرض بعض الدراسات السابقة التي تناولت تمويل التجارة الخارجية وبالأخص التمويل عن طريق الاعتماد المستندي، مبرزين أهم أهداف الدراسات وعينة الدراسة والنتائج المتوصل إليها، وفي المطلب الثاني قمنا بمناقشة وتحليل الدراسات السابقة وربطها بدراسة بحثنا.

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة

1. دراسة (كتوش عاشور، قورين حاج قويدر، 2006)[1]:

هدف الباحثان من خلال مداخلاتهما في الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات النامية إلى تبيان دور الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية ولتوضيح هذا الدور اعتمدا الباحثان في دراستهم التطبيقية على دراسة حالة ملف اعتماد مستندي آخذين البنك الوطني الجزائري وكالة شيقيفارة 641 الجزائر العاصمة كعينة لهذه الدراسة.

ولقد توصلا الباحثان في دراستهم إلى النتائج التالية :

- يعتبر الاعتماد المستندي أداة توفرها البنوك من أجل تسهيل التبادل التجاري بين الدول.
- الاعتماد المستندي هو أداة تمويل غير مباشرة (هو أداة ضمان التمويل).
- الاعتماد المستندي يضمن للطرفين التزام البنك بتعهداته شريطة التزامهما بشروط وأحكام الخطاب.
- الاعتماد المستندي يضمن إتمام الدفع على أساس الوثائق والمستندات المقدمة وليس على أساس البضائع أو الخدمات موضوع الخطاب.
- يمكن استخدام الاعتماد المستندي في التعاملات التجارية مع كل بلدان العالم تقريبا.

2. دراسة(عطاب عبد الله، 2014/2013)[2]:

هدف الباحث من خلال دراسته إلى تبيان أهمية الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية و الخطوات التي يتبعها، وأعتمد الباحث في دراسته التطبيقية على دراسة حالة على اعتماد مستندي، آخذا البنك الوطني الجزائري وكالة 944 ولاية ورقلة، كعينة لهذه الدراسة.

وتوصل الباحث من خلال دراسته التطبيقية إلى أن الاعتماد المستندي عبارة عن تقنية فعالة و من أنجح طرق التمويل، وتوصل الباحث إلى أن الاعتماد المستندي المؤكد هو الأكثر استخداما وطلبا، وتوصل الباحث كذلك إلى أن أغلب العملاء لدى البنك هم المستوردون وليس المصدرون وهو ما لمسه في نقص الملفات الخاصة بالتصدير.

---

[1] كتوش عاشور– قورين حاج قويدر، دور الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية،الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات النامية، ايام: 21-22 نوفمبر، جامعة بسكرة، الجزائر، 2006.

[2] عطاب عبد الله، أهمية تمويل التجارة الخارجية عن طريق الاعتماد المستندي، مذكرة شهادة ماستر، علوم اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014/2013.

3. دراسة(رباح مُحَمَّد– عقاب فاتح، 2015/2014)[1]:

هدفا الباحثان من خلال دراستهم إلى إبراز أهمية الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية والمسؤوليات والالتزامات المتولدة عنه اتجاه جميع الأطراف، وأعتمد الباحثان في دراستهم التطبيقية على دراسة حالة اعتماد مستندي آخذين وكالة البنك الخارجي الجزائري رقم 37 ولاية البويرة كعينة لهذه الدراسة التطبيقية. وتوصل الباحثان من خلال دراستهم التطبيقية إلى أن البنك الخارجي الجزائري وكالة البويرة يؤدي دور تمويل التجارة الخارجية وأن الاعتماد المستندي هو المتداول والشائع بالرغم من تعقد إجراءاته و تكاليفه المرتفعة، وتوصل الباحثان أن البنك الخارجي الجزائري يمنح تسهيلات للعملاء للتعامل مع الدول الأجنبية.

4. دراسة(تلي خالد، 2016/2015)[2] :

هدف الباحث من خلال دراسته إلى تبيان أهم صيغ تمويل التجارة الخارجية وآليات ترقية التجارة الخارجية، وأعتمد في دراسته التطبيقية على دراسة حالة تحصيل مستندي، آخذا بنك الجزائر الخارجي –وكالة ورقلة– كعينة لهذه الدراسة.

وتوصل الباحث من خلال دراسته التطبيقية إلى أن أهم صيغ تمويل التجارة الخارجية في البنك الجزائر الخارجي وكالة ورقلة هي الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي، وتوصل الباحث إلى أنهما صيغ دفع وليست تمويل بسبب قيام البنك بتجميد مبلغ التسوية المتعلقة بالبضاعة وكذلك أنه ليس هناك طرق تحفيزية من طرف البنك لتشجيع المؤسسات على التصدير.

كما بين الباحث أهم آليات ترقية التجارة الخارجية في الجزائر من خلال:

–الإطار القانوني و التنظيمي للتجارة الخارجية.

–البنية المؤسسية للتجارة الخارجية (وزارة التجارة، الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية، الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة،...)

–الإستراتيجية الوطنية لترقية الصادرات: حيث تعتمد هذه الإستراتيجية على تأهيل المؤسسات و الخوصصة و جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

[1] رباح مُحَمَّد–عقاب فاتح، الاعتماد المستندي كأداة بنكية في تمويل التجارة الخارجية، مذكرة شهادة ماستر، علوم اقتصادية، جامعة البويرة، البويرة، الجزائر، 2015/2014

[2] تلي خالد، دور البنوك التجارية في تمويل و ترقية التجارة الخارجية، مذكرة شهادة ماستر، علوم اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، الجزائر، 2016/2015.

المطلب الثاني: مناقشة الدراسات السابقة

من خلال تحليل الدراسات السابقة وجدنا أن دراسات الباحثين كتوش عاشور- قورين حاج قويدر(دور الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية) وعطاب عبد الله (أهمية تمويل التجارة الخارجية عن طريق الاعتماد المستندي) ورباح مُحَّد – عقاب فاتح (الاعتماد المستندي كأداة بنكية في تمويل التجارة الخارجية) لها نفس الهدف، حيث أنها تطرقت إلى موضوع تمويل التجارة الخارجية عن طريق الاعتماد المستندي في شقيها النظري والتطبيقي باستخدام الوكالات البنكية كعينة دراسية ، إلا أنه نجد بعض الاختلافات بين الدراسات الثلاثة حيث نجد أن دراسة الباحثين رباح مُحَّد – عقاب فاتح أخذا البنك الخارجي الجزائري وكالة (37) ولاية البويرة كعينة لدراستهم، أما الدراستين الأخرويتين فأخذتا البنك الوطني الجزائري في كل من الجزائر العاصمة وكالة شيقيفارة (641) وولاية ورقلة وكالة(944).

كما نجد كذلك أن النتائج المتوصل إليها تختلف فيما بينهم، حيث نجد في دراسة كتوش عاشور- قورين حاج قويدر توصلا إلى أن الاعتماد المستندي يسهل التبادل التجاري بين الدول، أما الباحث عطاب عبد الله فتوصل إلى أن الاعتماد المستندي تقنية تمويل فعالة في التعاملات التجارية ومن أنجح طرق التمويل في التجارة الخارجية، وتوصل الباحثان رباح مُحَّد – عقاب فاتح في دراستهم إلى أن الاعتماد المستندي هو المتداول والشائع في تمويل التجارة الخارجية ويوفر الأمان لجميع الأطراف.

أما فيما يخص الدراسة المتبقية للباحث تلي خالد فوجدنا أنها تختلف عن الدراسات الثلاثة السابقة، حيث أن الباحث تلي خالد تطرق إلى دور البنوك التجارية في تمويل وترقية التجارة الخارجية و أعتمد في دراسته التطبيقية على دراسة حالة لتحصيل مستندي على مستوى البنك الخارجي الجزائري وكالة ورقلة، وتوصل من خلال دراسته إلى أن أهم صيغ تمويل التجارة الخارجية هي الاعتماد المستندي و التحصيل المستندي، وأهم آليات ترقية التجارة الخارجية نجد الإطار التنظيمي والقانوني، البنية التحتية، الإستراتيجية الوطنية لترقية الصادرات.

أما بالنسبة للدراسة الحالية فإنها تشترك مع الدراسات السابقة في موضوع تمويل التجارة الخارجية عن طريق الاعتماد المستندي بدراسة حالة ملف اعتماد مستندي على مستوى وكالة بنكية ، كما أنها تضيف منحى آخر للدراسة بالتركيز على دراسة وتحليل واقع تمويل القطاعات الاقتصادية المحلية بواسطة الاعتماد المستندي، آخذين مجموعة من البنوك التجارية الناشطة على مستوى منطقة ورقلة كعينة لهذه الدراسة.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى الأدبيات النظرية وبعض الأدبيات التطبيقية للتمويل عن طريق الاعتماد المستندي، حيث قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين ؛ خصصنا المبحث الأول لعرض الجانب النظري بتقديم عرض عام حول التجارة الخارجية، حيث قمنا أولا بإعطاء تعريف وجيز للتجارة الخارجية وإبراز أهميتها، وذكر أهم الأطراف الفاعلة في التجارة الخارجية وهيكلها، كما قمنا بتعريف التمويل بصفة عامة مع ذكر أشكاله المعروفة، وكما أن للتجارة الخارجية تقنيات تمويل متعددة منها قصيرة الأجل وطويلة الأجل قمنا بعرض نظري الاعتماد المستندي باعتباره الأساس النظري للدراسة.

خُصص المبحث الثاني لعرض الأدبيات التطبيقية للبحث في مختلف أهداف ونتائج تلك الدراسات بغية تقديم إضافة علمية لتلك النتائج.

الفصل الثانـي

الدراسة الميدانية حول تسيير وتطور التمويل بالاعتماد المستندي

تمهيد:

من أجل الوقوف على واقع تمويل التجارة الخارجية وإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي قمنا بدراسة ميدانية لكيفية معالجة ملف اعتماد مستندي ممنوح من طرف أحد البنوك التجارية والمتمثل في بنك التنمية المحلية – وكالة ورقلة –لأحد عملائها. وللوقوف على مدى مساهمة البنوك التجارية المحلية في تمويل القطاعات الاقتصادية لمنطقة ورقلة عن طريق الاعتماد المستندي اخترنا القيام بإجراء دراسة إحصائية على مستوى عدد من البنوك التجارية المحلية.

وتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

-المبحث الأول: الأدوات ومجتمع الدراسة.

-المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة.

المبحث الأول: منهجية الدراسة

سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم الأدوات المستعملة في الدراسة الميدانية وكذلك تقديم عينة الدراسة التي تم اختيارها بما يتناسب مع موضوع البحث (مساهمة البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية عن طريق الاعتماد المستندي على مستوى منطقة ورقلة)، حيث تم اختيار بنك التنمية المحلية – وكالة ورقلة– للقيام بدراسة لملف اعتماد مستندي، وكذلك تم اختيار عدد من البنوك على مستوى منطقة ورقلة لإجراء دراسة إحصائية فيما يخص مدى مساهمة هذه البنوك في تمويل القطاعات الاقتصادية لمنطقة ورقلة.

قُسم هذا المبحث إلى مطلبين؛ نبين في المطلب الأول طريقة مجتمع وعينة الدراسة، أما في المطلب الثاني فنقدم فيه أدوات المستخدمة في الدراسة.

المطلب الأول: الطريقة واختيار مجتمع الدراسة.

1. مجتمع وعينة الدراسة:

تمثل البنوك التجارية مجتمع الدراسة، وباعتبار أن موضوع دراستنا متعلق بمدى مساهمة البنوك التجارية في تمويل القطاعات الاقتصادية عن طريق الاعتماد المستندي على مستوى منطقة ورقلة، فقد تم اعتماد بعض الوكالات البنكية المحلية كعينة للدراسة*، وبين الجدول التالي عينة الدراسة:

الجدول رقم(1.2): عينة الدراسة

الرقم	اسم البنك
01	بنك الوطني الجزائري(BNA) –وكالة ورقلة–
02	بنك الخارجي الجزائري (BEA) – وكالة ورقلة –
03	بنك التنمية المحلية(BDL) – وكالة ورقلة –

المصدر: من إعداد الطالب

2. تعريف عينة الدراسة:

– **البنك الوطني الجزائري:** هو أول بنك عمومي تجاري تأسس في 13جوان 1966 بموجب أمر رقم: 178/66، برأسمال قدره: 20 مليون دينار جزائري، يقدم عدة خدمات من أهمها: عمليات القروض، وضع وسائل الدفع، صيغ التمويل، التجارة الخارجية في جوان 2009 تم رفع رأسماله من 14600 مليار دينار إلى 41600 مليار دينار جزائري[1].

* في الدراسة الحالية لم يتم إدراج الوكالات البنكية الأجنبية لعدم لتوفر المعلومات المطلوبة حولها لتخصص الدراسة حول بعض الوكالات المحلية.

[1] على الموقع الكتروني لبنك الوطني الجزائري:

www.bna.dz/index.php/ar/, 13/05/2018, 10,25.

– **البنك الخارجي الجزائري:** هو بنك عمومي تجاري أنشأ بتاريخ: 01 أكتوبر 1967 بموجب المرسوم رقم: 204/67 برأسمال قدره 20 مليون دينار جزائري، كان الغرض من إنشائه هو تمويل التجارة الخارجية، ويقدم عدة خدمات منها: منح القروض، منح الاعتمادات للمصدرين والمستوردين، وغيرها يقدر رأسماله حاليا 1500 مليار دينار جزائري[1].

– **بنك التنمية المحلية:** بنك عمومي تجاري أنشأ بتاريخ: 13 مارس 1982 بمقتضى مرسوم رقم: 106/82 رأسماله 22 مليار دينار جزائري، ويبلغ حاليا 3680 مليار دينار جزائري، من وظائفه نذكر : منح القروض وتمويل التجارة الخارجية[2].

3. طريقة الدراسة

لإنجاز الدراسة التطبيقية قمنا بتقسيمها إلى جزأين: يهتم الجزء الأول بعرض ومناقشة عملية تمويل البنوك التجارية عن طريق الاعتماد المستندي ، حيث تم اختيار بنك التنمية المحلية – وكالة ورقلة – كعينة لدراسة ملف اعتماد مسندي من أجل تمويل تعامل خارجي لنشاط من نشاطات أحد القطاعات الاقتصادية. ويبين الجزء الثاني واقع التمويل بواسطة الاعتماد المستندي لمختلف القطاعات الاقتصادية في مدينة ورقلة.

تمثل البنوك التجارية مجتمع الدراسة، وباعتبار أن موضوع دراستنا متعلق بمدى مساهمة البنوك التجارية في تمويل القطاعات الاقتصادية عن طريق الاعتماد المستندي على مستوى منطقة ورقلة بدراسة وتحليل مدى مساهمة البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية عن طريق الاعتماد المستندي على مستوى منطقة ورقلة ، حيث اعتمدنا على عدد من البنوك التجارية المحلية الناشطة على مستوى منطقة ورقلة لإجراء دراسة ميدانية من خلال جمع البيانات الإحصائية المتعلقة بالاعتمادات المستندية وقيمها لمدة ثلاث سنوات.

المطلب الثاني: أدوات الدراسة

نتطرق في هذا المطلب إلى الأدوات التي استخدمناها في الدراسة والمتمثلة في المقابلة، وجمع الوثائق والبيانات الإحصائية.

1.المقابلة: إجراء عدة مقابلات مع مسؤول التجارة الخارجية على مستوى بنك التنمية المحلية وكالة ورقلة والبنوك الأخرى، قصد التزود بالمعلومات الخاصة بموضوع دراستنا وكذلك مناقشة بعض المعلومات وطرح أسئلة من أجل الفهم الجيد للمعلومات المقدمة.

[1] على الموقع الكتروني لبنك الخارجي الجزائري:

www.bea.dz/arabe/index.html, 13/05/2018, 9,45.

[2] على الموقع الكتروني لبنك التنمية المحلية:

www.bdl.dz/Algerie/arabe/index.html ,13/05/2018, 9,05.

2.جمع الوثائق والبيانات الإحصائية: هو جمع جميع الوثائق الممكنة التي لها علاقة بعملية فتح التوطين والاعتماد المستندي للوقوف على الإجراءات المتبعة على مستوى بنك التنمية المحلية وكالة ورقلة في تمويل التجارة الخارجية والتسهيلات المقدمة للمتعاملين الاقتصاديين.

ولتبيان مدى مساهمة البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية عن طريق الاعتماد المستندي على مستوى منطقة ورقلة فقد اعتمدنا على جمع البيانات الإحصائية من عدد من البنوك التجارية الناشطة على مستوى منطقة ورقلة فيما يخص عدد الاعتمادات المستندية وقيمها لكي نحدد مدى مساهمة هذه البنوك في تمويل التجارة الخارجية عن طريق الاعتماد المستندي.

المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة.

سنتطرق في هذا المبحث إلى عرض وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية. وكما سبق ذكره فإننا جزأنا الدراسة التطبيقية إلى جزأين: جزء خصصناه لدراسة حالة ملف اعتماد مستندي على مستوى بنك التنمية المحلية – وكالة ورقلة – والجزء الآخر عبارة عن دراسة إحصائية نتتبع فيها تطور التمويل بواسطة الاعتمادات المستندية للقطاعات الاقتصادية لمنطقة ورقلة على مستوى مجموعة من البنوك التجارية الناشطة على مستوى مدينة ورقلة.

قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين؛ خصص المطلب الأول لعملية تسيير ملف اعتماد مستندي ، أما المطلب الثاني فخصص لدراسة تطور التمويل بالاعتمادات المستندية للقطاعات الاقتصادية لمنطقة ورقلة.

المطلب الأول: عملية تسيير ملف اعتماد مستندي.

نقوم في هذا المطلب بتتبع جميع خطوات الاعتماد المستندي من بداية إبرام العقد بين المصدر والمستورد إلى غاية تصفيته من طرف البنك، ومناقشة وتحليل نتائج الدراسة.

1.عرض ملف الاعتماد المستندي:

تعاقدت مؤسسة (ع) مقرها ورقلة مع مؤسسة METRAC NV مقرها ب2180 ايكران بلجيكا من أجل شراء بضاعة تتمثل في مادة أولية تسمى بوليسيتران تدخل في صناعة البلاستيك.

- ✓ وبعد الاتفاق وإبرام العقد الذي يتمثل في الفاتورة الشكلية رقم: 4407/17 بتاريخ:2017/04/26. والتي تحتوي على المعلومات التالية[1].

-اسم المؤسسة المصدرة و عنوانها: METRAC NV مقرها ب-2180 ايكران بلجيكا.

-اسم المؤسسة المستوردة و عنوانها: ع و مقرها ورقلة.

-وضع بالخط العريض كلمة فاتورة شكلية :

FACTURE PROFORMA/ PROFORMA INVOICE

-رقم و تاريخ الفاتورة: 4407/17 في :26 أفريل 2017

-وصف البضاعة: 44 طن صافي من مادة بوليستيران.

-سعر البضاعة: 1440 أورو للطن والمجموع: 63360,00 أورو.

-مصاريف النقل البحري: 100 أورو للطن و الجموع : 4400,00 أورو.

- ميناء الشحن: أنفارس بلجيكا.

-ميناء التفريغ: ميناء سكيكدة الجزائر.

-أصل البضاعة: الإتحاد الأوروبي (هولندا).

[1] الملحق رقم:(1)

-البلد الآتية منه البضاعة (Provenance): بلجيكا.

-مدة التسليم: أربعة أسابيع بعد استلام الاعتماد المستندي.

-الضمان: المنتوج يحفظ لمدة أقل من 6 أشهر بعيدا عن أشعة الشمس وفي درجة حرارة لا تتعدى 25 درجة.

- الدفع: عن طريق اعتماد مستندي غير قابل للإلغاء ومؤكد، لدى بنك:
BNP PARIBAS-Fortis Banque Belgique

- إمضاء وختم المؤسسة المصدرة.

✓ وفي هذه الحالة مع على المستورد سوى التوجه إلى بنكه من أجل طلب فتح ملف التوطين (Domiciliation) كخطوة ثانية بعد الفاتورة الشكلية لاستكمال الإجراءات التي تمكنه من استيراد بضاعته. وتجدر الإشارة هنا إلى أن بنك التنمية المحلية (BDL) وفي إطار عصرنة وتحديث القطاع البنكي أدخل نظام إعلامي جديد(SYSTEME D'INFORMATION) وأرضية معلوماتية

(PLATEFORME INFORMATIQUE) عصرية في السداسي الأول من سنة 2017 تسمح بمعالجة سريعة وآنية للعمليات والتعاملات البنكية، وتتضمن عملية توطين بنكي في إطار التجارة الخارجية التي ستتم خلال ساعتين بدلا من 24 ساعة من قبل[1]،أي أن الزبون يمكنه طلب فتح توطين آليا عبر شبكة الانترنت على مستوى موقع البنك وتكون كما يلي:

- يقوم المستورد (ع) بطلب فتح التوطين من بنكه (BDL) وكالة ورقلة ويكون ذلك آليا كما سبق ذكره على مستوى موقع البنك على شبكة الانترنيت، حيث يجد مكان مخصص لطلب التوطين يسمى (Pré domiciliation)؛ أي التوطين المبدئي، يدخل إلى هذا المكان ثم يقوم بالتسجيل أولا حيث يطلب منه البنك أن يدخل بعض المعلومات مثل[2]:

- رقم الحساب البنكي للمستوردRIB
- رقم السجل التجاري.
- رقم التعريف الجبائي NIF.
- مقر المؤسسة طالبة فتح التوطين.
- الهاتف
- العنوان

[1] على الموقع الالكتروني مجلة اقتصاد الجزائر:

http://www.eco-algeria.com , 09/04/2018, 15,22.

[2] على الموقع الالكتروني لبنك التنمية المحلية:

https://bdl-predom.com/register.php, 24/04/2018, 18,05.

- البريد الإلكتروني

بعد تأكيد التسجيل تبعث المعلومات آليا إلى مديرية التجارة الخارجية بالمديرية العامة لبنك التنمية المحلية وليس إلى بنك التنمية المحلية وكالة ورقلة، وفي هذه الحالة بإمكان المستورد أن يطبع الطلب الذي بعثه.

يأخذ المستورد الطلب الذي طبعه إلى بنكه (BDL) وكالة ورقلة، لكي يتحصل على رمز سري (code) يمكنه من الولوج إلى الصفحة الخاصة بالتوطين على مستوى موقع البنك، ويقوم بإدخال المعلومات التي يطلبها البنك مثل:

- رقم الفاتورة الشكلية ومبلغها والعملة[1].
- التعريفة الجمركية.

مع إرسال نسخة من الفاتورة الشكلية عن طريق الماسح الآلي (copie scanné).

بعد دراسة الملف المبعوث آليا على مستوى مديرية التجارة الخارجية (BDL) يقوم هذا الأخير بالرد بواسطة رسالة الكترونية بالقبول أو الرفض ترسل إلى الزبون، وفي حالتنا هذه تم بعث رسالة الكترونية للزبون تعلمه بقبول طلب فتح التوطين (Avis D'acceptation)[2] وتطلب منه التقرب لوكالة بنكه المحلية من أجل استكمال إجراءات فتح الاعتماد المستندي.

تجدر الإشارة هنا بأن جميع هذه الإجراءات تتم آليا ولا تستغرق وقت طويل خلال ساعتين أو ثلاث، أما في السابق فكانت هذه الإجراءات تستغرق وقت طويل أياما أو حتى أسبوع لأنها كانت تتم يدويا وتبعث الوثائق عن طريق البريد إلى مديرية التجارة الخارجية على مستوى المديرية العامة للبنك في الجزائر العاصمة ، أما إجراءات فتح الاعتماد المستندي كاملة فهي تعتبر طويلة نوعا ما ومعقدة قليلا حسب تصريح المسؤول عن مصلحة التجارة الخارجية[3].

- ✓ يقوم المستورد بطبع نسخة من رسالة القبول التي بعثت له في بريده الالكتروني، ويأخذها لبنكه (BDL) وكالة ورقلة، وهنا يطلب منه البنك بعض الوثائق نذكر منها :

أ- طلب توطين: يستخرجه المستورد من موقع البنك ويتضمن:

- طبيعة البضاعة: مادة البوليستيران .
- التعريفة الجمركية: 3903.90.90.00
- بلد الشراء: بلجيكا.
- القيمة بالعملة الصعبة: 67760 أورو.

[1] الملحق رقم(1)

[2] الملحق رقم(2)

[3] مقابلة مع:حمدي مراد، مدير وكالة بنك التنمية المحلية، ورقلة، مارس 2018.

- طريقة الدفع: اعتماد مستندي.
- رقم الفاتورة: 4407/17.

يتعهد المستورد فيه بأنه يكمل مع البنك جميع العمليات والإجراءات البنكية المبينة في قانون التجارة الخارجية والصرف، ويرخص للبنك بسحب مصاريف وعمولة التوطين من حسابه البنكي، ويتعهد كذلك بتحمله جميع مخاطر سعر الصرف المحتملة الوقوع وفي الأخير يمضي ويختم من طرف المستورد.

ب- وثيقة متعلقة بالتوطين للاستيراد: تسلم له من طرف البنك فيها معلومات خاصة بالبضاعة.

ج- نموذج طلب فتح اعتماد مستندي : يتضمن معلومات كاملة عن المستورد والمصدر والبضاعة و مكان الشحن و بنك المورد (المصدر) والمدة والوثائق التي يرسلها المصدر وعدد نسخها وغيرها ويمضى ويختم.

د- تعهد: وفيه يتعهد المستورد بأن البضاعة المستوردة موجهة للاستغلال من طرف مؤسسته وليست للبيع على حالتها ويمضي ويختم.

هـ- الفاتورة الشكلية (سبق تبيانها)[1]

و- ملف إداري خاص بالمستورد يتكون من:

رقم التعريف الجبائي(NIF) – نسخة من السجل التجاري(RC) – رقم بطاقة التسجيل الجبائي (CIF) – شهادة الإعفاء من الضرائب (EXTRAIT DE ROLE) – شهادة دفع مستحقات الضمان الاجتماعي للأجراء وغير الأجراء (CNAS &CASNOS).

- ✓ وبما أن الاعتماد المستندي مغطى كليا فأن البنك بعد استكمال جميع الوثائق يقوم بسحب من حساب المستورد مبلغ تحدد قيمته بنسبة (120 في المائة) من قيمة البضاعة بالدينار الجزائري وتجمد لدى البنك مع إضافة مصاريف وعمولات التوطين والاعتماد المستندي.

124,9426 x 67760 eur = 8466110,50 دج

8466110,50 x %120 = 10159332,60 دج

عمولة فتح الاعتماد المستندي : 3000 دج

عمولة التعهد :5291,31 دج

عمولة التوطين : 3000 دج

ضريبة TVA (%19) : (3000 +5291,31 +3000) x%19 = 2145,34 دج

يصبح المبلغ الأجمالي المجمد :

10159332,60 دج + 3000 دج +5291,31 دج +3000 دج +2145,34 دج = **10172769,25 دج**

[1] الملحق رقم (1)

- ✓ ثم يرسل الملف كاملا إلى مديرية التجارة الخارجية من أجل طلب رقم التوطين النهائي وفتح السويفت(SWIFT).

- تعريف سويفت (SWIFT):

(The Society for Worldwide International Bank Financial Télécommunication**)**

هي جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك وهي منظمة تعاونية لا تهدف إلى الربح أنشأت سنة 1973 مقرها بروكسل بلجيكا وبدأت نشاطها سنة 1977 عدد أعضائها من الدول يفوق 200 دولة وأكثر من 9000 مؤسسة مالية.[1]

وهي عبارة عن آلية تهدف إلى تبادل الرسائل والمعلومات بين البنوك على المستوى الدولي، وهي أقل تكلفة من أساليب التحويل الأخرى، وهي سريعة وآمنة في إنجاز الحوالات المالية، وتعمل على مدار 24 ساعة، والجزائر عضو في جمعية سويفت وجميع البنوك الجزائرية مشتركة فيها.

تقوم مديرية التجارة الخارجية لبنك (BDL) بإرسال سويفت (أنظر الملحق رقم: (3)) إلى المستورد (ع) في بريده الالكتروني وفي نفس الوقت ترسله إلى بنك المصدر (BNP PARIBAS-Fortis Banque Belgique) تعلمه بفتح الاعتماد المستندي باسم المورد(المصدر) (METRAC NV).

- ✓ يقوم بنك المصدر (BNP PARIBAS-Fortis Banque Belgique) بإعلام المورد(المصدر) بأنه تم فتح اعتماد مستندي لصالحه من طرف المشتري (المستورد) (ع) بالشروط المتفق عليها في العقد (الفاتورة الشكلية).
- ✓ يقوم المصدر(METRAC NV) بتسليم الوثائق إلى بنكه(BNP PARIBAS-Fortis Banque Belgique) وفي نفس الوقت يشحن البضاعة إلى بلد المستورد (ع) الجزائر (ميناء سكيكدة).
- ✓ بنك المصدر عند استلامه الوثائق من طرف المصدر يقوم بفحصها جيدا مع العقد المبرم لكي يتأكد من أنها تتطابق مع المعلومات التي أرسلت في سويفت (SWIFT)،بعد التأكد بصحة المعلومات وتطابقها مع معلومات الاعتماد المستندي المفتوح، يقوم بدفع قيمة البضاعة للمورد (المصدر).
- ✓ يقوم بنك المصدر (BNP PARIBAS-Fortis Banque Belgique) بإرسال الوثائق عبر (DHL) (البريد السريع) إلى بنك المستورد (BDL)على مستوى مديرية التجارة الخارجية بالجزائر العاصمة ثم تحول إلى وكالة ورقلة (188).

[1] جمعية الاتصالات المالية بين البنوك:

https://ar.wikipedia.org/wiki/, 26/04/2018, 10,25.

والملاحظ هنا أن الوثائق تأتي باسم البنك كما هو مبين في سند الشحن البحري (BILL OF LADING)[1] ولا تأتي باسم المستورد لأن بنك (BDL) هو الضامن وهو الوسيط بين المستورد (ع) والمصدر(METRAC NV).

✓ عندما يستلم بنك (BDL)-وكالة ورقلة -الوثائق الأصلية للبضاعة من أهمها:

1- فاتورة الشراء النهائية (تتكون من 4 إلى 5 نسخ أصلية) رقم الفاتورة: 2309-17/4840 في 12 جوان 2017 وتحوي على بيانات أخرى[2].

2- سند الشحن البحري (يتكون من 3 نسخ أصلية) رقم سند الشحن: MSCUKK729909. وبه بيانات مدونة عليه[3] .

3- شهادة المنشأ: (3 نسخ أصلية)وتصدرها غرفة التجارة والصناعة لبلد المصدر وتحتوي على بيانات نذكر منها رقم شهادة المنشأ: 008452 وبلد أصل البضاعة هو هولندا[4].

✓ يقوم البنك بفحص الوثائق جيدا ومطابقتها بمعلومات الاعتماد المستندي المفتوح باسم الزبون (ع) وهل هي مطابقة لما تم الاتفاق عليه مع المصدر.

وعندما يتأكد من صحة الوثائق وأنها مطابقة للاتفاق المبرم، يقوم بنك (BDL) بدفع مبلغ البضاعة (67760 EUR) لبنك المصدر (BNP PARIBAS-Fortis Banque Belgique)، أما في حالة وجود تحفظات على الوثائق فان البنك لا يدفع قيمة البضاعة إلا بعد أن يعلم المستورد بالتحفظات الموجودة وإذا قبل المستورد ما جاء في الوثائق، فعليه أن يقدم القبول كتابيا للبنك.

✓ ثم يقوم بتوطين الفاتورة النهائية الأصلية بوضع ختم كبير الحجم على الفاتورة الأصلية كما هو مبين في الشكل التالي[5]:

[1] الملحق رقم (4)
[2] الملحق رقم (5)
[3] الملحق رقم (4)
[4] الملحق رقم (6)
[5] الملحق رقم (5)

الشكل رقم (1.2): توطين بنكي لفاتورة

بنك التنمية المحلية وكالة ورقلة							
A	**B**	**C**	**D**	**E**	**F**	**G**	**H**
30	**05**	**02**	**2017**	**2**	**10**	**00001**	**EUR**

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم:(5)

الخانة A: 30(ولاية ورقلة).

الخانة B: 05 (الرقم الوطني لبنكBDL).

الخانة C: 02 (رقم بنك BDL الولائي).

الخانةD: 2017 (السنة التي فتح فيها التوطين).

الخانة F: 2 (الثلاثي الثاني من سنة2017).

الخانة E: 10 (طبيعة العملية وفي عمليتنا هذه هي استيراد)

الخانة G: 00001 (رقم ملف فتح التوطين وهنا كما نرى هو الملف الأول لسنة 2017)

الخانة H: EUR (عملة العملية وهنا هي الأورو).

ثم يقوم البنك بتسليم الوثائق للمستورد بعد أن يقوم بعملية التظهير على سند الشحن وبعد أن يمضي المستورد على وصل استلام الوثائق.

بعدها يقوم المستورد بإجراءات تخليص البضاعة على مستوى الجمارك بعد وصولها لميناء سكيكدة وذلك بالاتصال بوكيل عبور لإتمام إجراءات الجمركية ودفع مصاريف الميناء والحقوق والرسوم الجمركية، ثم يرفع البضاعة من الميناء ويوصلها إلى مخازنه على مستوى ولاية ورقلة.

- ✓ ولتصفية ملف الاعتماد المستندي يقوم بنك (BDL) وكالة ورقلة باستخراج وثيقة التصريح الجمركي D1000 (الجمركة النهائية للبضاعة) [1] عن طريق المركز الوطني للمعلومات والإحصاء (CNIS) التابع لإدارة الجمارك المرتبط مع البنك، ولدى البنك رمز سري يستطيع بواسطته الدخول لموقع(CNIS) وطبع وثيقة D1000 وذلك من أجل تسهيل وتسريع إجراءات الاعتماد المستندي، ولتصفية ملف الاعتماد المستندي نهائيا يجب توفر لدى البنك الوثائق التالية:

[1] الملحق رقم (7)

- فاتورة الشراء النهائية الموطّنة[1].
- سويفت الذي فتح به التوطين من طرف مديرية التجارة الخارجية[2].
- وثيقة (D1000) الجمركية التي تثبت بأن البضاعة تمت جمركتها ورفعها من طرف المستورد[3].
- وثيقة دفع المبلغ بالعملة الصعبة من طرف البنك المركزي (PRELEVEMENT DE DEVIS)[4] .
- (SWIFT REGLEMENT) سويفت التسوية، يرسل من طرف البنك المركزي إلى بنك(BDL) والبنك يعلم زبونه[5].

2. مناقشة عملية تسيير ملف اعتماد مستندي.

تبين لنا من خلال عرض ملف الاعتماد المستندي أن بنك التنمية المحلية وكالة ورقلة يعتمد بصورة كبيرة على صيغتين فقط من صيغ تمويل التجارة الخارجية المتمثلتين في الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي، نظرا لأن هاتين الصيغتين أكثرا أمانا بالنسبة للبنك، حيث أنه في الاعتماد المستندي غالبا ما يكون مغطى كليا وهنا يصبح البنك ضامنا فقط، وفي التحصيل المستندي البنك يصبح وسيطا فقط. وفي الحالتين البنك لا يقوم بالتمويل وإنما يقوم بعملية الدفع فقط.

ولاحظنا كذلك من خلال الدراسة الميدانية أن خطوات تنفيذ الاعتماد المستندي هي نفسها الخطوات التي ذكرت في الجانب النظري، غير أن بالنسبة لصيغ تمويل التجارة الخارجية فلاحظنا أن أكثر الصيغ المذكورة في الجانب النظري لا تطبق على مستوى بنك التنمية المحلية وكالة ورقلة.

ومن خلال اطلاعنا على ملفات الاعتماد المستندي ومحاورة المدير وهو في نفس الوقت المسؤول على مصلحة التجارة الخارجية على مستوى بنك التنمية المحلية وكالة ورقلة تبين لنا أن جميع ملفات الاعتماد المستندي متعلقة بالاستيراد أما التصدير فهو غائب تماما [6]، وحسب رأي مدير البنك فيرجع السبب إلى حالة القطاع الاقتصادي على مستوى المنطقة الذي لا يصدر،مما يعكس هشاشة القطاع الاقتصادي المحلي الذي يعتمد على الاستيراد فقط ولا يصدر مما يؤدي إلى خروج العملة الصعبة فقط.

إن بنك التنمية المحلية (وكالة ورقلة) يقوم بمجهودات كبيرة من أجل عصرنة وتطوير العمليات والمعاملات البنكية والتقرب من الزبون وذلك بإطلاق نظام جديد يعتمد على وسائل الاتصال الحديثة.

---

[1] الملحق رقم (5)

[2] الملحق رقم (3)

[3] الملحق رقم (7)

[4] الملحق رقم (8)

[5] الملحق رقم (9)

[6] مقابلة مع :حمدي مراد، مدير وكالة بنك التنمية المحلية، ورقلة، مارس 2018.

ومن خلال الدراسة الميدانية تبين لنا أن واقع تمويل التجارة الخارجية يواجه صعوبات كبيرة على مستوى منطقة ورقلة.

المطلب الثاني: مساهمة البنوك المحلية في تمويل القطاعات الاقتصادية بواسطة الاعتماد المستندي

في هذا المطلب سنقوم بتمثيل البيانات الإحصائية لعينة الدراسة في جداول للوقوف على واقع تمويل القطاعات الاقتصادية لمنطقة ورقلة بواسطة الاعتماد المستندي.

1. تطور التمويل بالاعتماد المستندي في عينة الدراسة

في هذه المرحلة من الدراسة قمنا بتصنيف مختلف ملفات الاعتماد المستندي الممنوحة من طرف عينة الدراسة عبر القطاعات الاقتصادية، حيث أسفرت نتيجة التصنيف عن وجود أربع قطاعات تم تمويلها بهذا النوع من التمويل، وهي تتمثل في قطاع البناء، الخدمات والصناعة والتجارة.أنظر الملاحق رقم: (10)،(11)،(12) وبما أن المبالغ النقدية المتحصل عليها من طرف البنوك، كانت كلها بالعملات الأجنبية وبالضبط بالدولار الأمريكي و الأورو الأوروبي، ولدراسة هذه المبالغ فلا بد من توحيدها بعملة واحدة لذلك تم تحويلها إلى الدينار الجزائري بواسطة متوسط سعر الصرف لسنوات الدراسة الثلاث كالتالي:

1 دولار أمريكي = 106,7456 دينار جزائري	1 اورو = 122,9799 دينار جزائري

يبين الجدول رقم (**2.2**)أن عدد ملفات الاعتمادات المستندية الممنوحة لقطاع البناء من طرف بنك (BNA) كانت سنة 2015 ملفين فقط ثم ارتفعت في سنة 2016 لتبلغ 17 ملفا، ثم بعد ذلك انخفضت سنة 2017 لتصبح سبعة ملفات، وكان مجموع الملفات لثلاث سنوات 26 ملف. أما بالنسبة لبنك (BDL) فكانت عدد ملفات الاعتمادات المستندية معدومة للسنوات الثلاثة، وبالنسبة لبنك (BEA) فكانت سنة 2015 معدومة ثم ارتفعت لتصبح ثلاث ملفات سنة 2016 وواصلت الارتفاع لتصل إلى تسعة ملفات سنة 2017، وكان مجموع الاعتمادات المستندية لثلاث سنوات هو 12 ملف، وبالتالي يصبح مجموع عدد ملفات الاعتمادات المستندية لقطاع البناء الممنوحة من طرف البنوك الثلاثة ولمدة ثلاث سنوات هو 38 ملف.

الجدول رقم (2.2): عدد ملفات الاعتمادات المستندية الممنوحة لقطاع البناء.

السنوات				
	2015	2016	2017	كل السنوات
BNA	2	17	7	26
BDL	0	0	0	0
BEA	0	3	9	12
المجموع	2	20	16	38

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق رقم: (10)، (11)، (12).

يبين الجدول رقم (**3.2**) المبالغ النقدية لملفات الاعتمادات المستندية الممنوحة لقطاع البناء لدى بنك (BNA)كانت سنة 2015 تقدر بـ 42737000,57 دج ثم ارتفعت سنة 2016 لتبلغ : 771383226,16 دج و في سنة 2017 انخفضت لتصبح 122593769,24 دج وكان مجموع المبالغ النقدية لثلاث سنوات ماقيمته 936.713.995,97 دج.

وبالنسبة لبنك (BDL) كانت المبالغ النقدية للاعتمادات المستندية معدومة للسنوات الثلاث، وبالنسبة لبنك (BEA) في سنة 2015 كانت المبالغ النقدية للاعتمادات المستندية معدومة ثم ارتفعت إلى 77111255,84 دج سنة 2016، وفي سنة 2017 سجلت مبلغ قيمته 238120024,27 دج أكثر من السنة السابقة، وبالتالي يصبح مجموع المبالغ النقدية لملفات الاعتمادات المستندية للبنوك الثلاثة و لمدة ثلاث سنوات ما قيمته 1251945276,08 دج.

الجدول رقم (3.2): المبالغ النقدية للاعتمادات المستندية الممنوحة لقطاع البناء

الوحدة: دينار جزائري

	السنوات			
	2015	2016	2017	كل السنوات
BNA	42737000,57	771383226,16	122593769,24	936713995,97
BDL	0	0	0	0
BEA	0	77111255,84	238120024,27	315231280,11
المجموع	42737000,57	848494482	360713793,51	1251945276,08

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق رقم: (10)، (11)، (12).

بالنسبة لقطاع الخدمات نلاحظ من خلال الجدول التالي رقم (4.2) أن عدد ملفات الاعتمادات المستندية الممنوحة من طرف بنك (BNA) كانت سنة 2015 ثلاث ملفات ثم ارتفعت سنة 2016 لتصبح تسعة ملفات ثم عاودت الانخفاض إلى خمسة ملفات و كان مجموع الملفات لثلاث سنوات هو 17 ملف.

وبالنسبة لبنك (BDL) كانت عدد ملفات الاعتمادات المستندية الممنوحة لسنة 2015 ملفين ثم في سنة 2016 لا يوجد أي ملف وكذلك لسنة 2017 ليصبح مجموع عدد الملفات لثلاث سنوات هو ملفين، وبالنسبة لبنك (BEA) كانت عدد الملفات سنة 2015 معدومة، ثم أصبحت ملف واحد سنة 2016، ثم عاودت لتصبح سنة 2017 كذلك معدومة، ليصبح عدد الاعتمادات المستندية لثلاث سنوات ملف واحد.

وبالتالي يصبح مجموع عدد ملفات الاعتمادات المستندية للبنوك الثلاثة ولمدة ثلاث سنوات 20 ملف.

الجدول رقم (4.2): عدد ملفات الاعتمادات المستندية الممنوحة لقطاع الخدمات

	السنوات			
	2015	2016	2017	كل السنوات
BNA	3	9	5	17
BDL	2	0	0	2
BEA	0	1	0	1
المجموع	5	10	5	20

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق رقم: (10)، (11)، (12).

ونلاحظ من الجدول رقم: **(5.2)** أن المبالغ النقدية للاعتمادات المستندية لقطاع الخدمات لدى بنك (BNA) كانت سنة 2015 تقدر بـ 26718083,99 دج ثم ارتفعت في سنة 2016 لتصبح 149580758,60 دج ثم انخفضت سنة 2017 إلى 31730421,84 دج وكان مجموع المبالغ النقدية للاعتمادات المستندية لثلاث سنوات هو 208029264,43 دج، أما لدى بنك (BDL) فكانت سنة 2015 تقدر بـ 10834678,40 دج أما سنتي 2016 و 2017 فكانتا معدومتين، وبالتالي يصبح مجموع المبالغ النقدية للاعتمادات المستندية لثلاث سنوات هو نفسه لسنة 2015 أي 10834678,40 دج، وبالنسبة لبنك (BEA) فان المبالغ النقدية للاعتمادات المستندية لسنة 2015 كانت معدومة، وفي سنة 2016 ارتفعت لتصبح 20660623,20 دج ثم انعدمت مرة أخرى سنة 2017، وبالتالي يصبح مجموع المبالغ النقدية للاعتمادات المستندية لثلاث سنوات هو نفسه مبلغ سنة 2016 أي 20660623,20 دج.

وبالتالي يصبح مجموع المبالغ النقدية للاعتمادات المستندية للبنوك الثلاثة ولمدة ثلاث سنوات ما قيمته 239524566,03 دج.

الجدول رقم (5.2): المبالغ النقدية للاعتمادات المستندية الممنوحة لقطاع الخدمات

الوحدة: دينار جزائري

	السنوات			
	2015	**2016**	**2017**	**كل السنوات**
BNA	26718083,99	149580758,60	31730421,84	208029264,43
BDL	10834678,40	0	0	10834678,40
BEA	0	20660623,20	0	20660623,20
المجموع	37552762,39	170241381,80	31730421,84	239524566,03

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق رقم: (10)، (11)، (12).

وبالنسبة لقطاع الصناعة نلاحظ من خلال الجدول : رقم (6.2) أن عدد الاعتمادات المستندية الممنوحة من طرف بنك (BNA) كانت سنة 2015 أربع ملفات ثم بقيت على حالها سنة 2016 أي أربع ملفات، لكنها انخفضت سنة 2017 لتصبح ثلاث ملفات و كان مجموع عدد الاعتمادات المستندية لثلاث سنوات هو إحدى عشر، وبالنسبة لبنك (BDL) كانت الاعتمادات المستندية الممنوحة لسنة 2015 ملف واحد ثم ارتفعت إلى ملفين في سنة 2016، وعاودت الانخفاض سنة 2017 لتصبح ملف واحد وكان مجموع عدد الاعتمادات المستندية لثلاث سنوات هو أربع ملفات. وبالنسبة لبنك (BEA) كان عدد الاعتمادات المستندية الممنوحة لسنة 2015 هو ثلاثة، وفي سنتي 2016 و 2017 فكانت معدومة، وبالتالي يصبح مجموع الاعتمادات المستندية لثلاث سنوات هو ثلاثة ملفات. وبالتالي يصبح مجموع عدد ملفات الاعتمادات المستندية للبنوك الثلاثة و لمدة ثلاث سنوات 18 ملف.

الجدول رقم (6.2): عدد ملفات الاعتمادات المستندية الممنوحة لقطاع الصناعة

	السنوات			
	2015	2016	2017	كل السنوات
BNA	4	4	3	11
BDL	1	2	1	4
BEA	3	0	0	3
المجموع	8	**6**	**4**	18

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق رقم: (10)، (11)، (12).

ونلاحظ من الجدول رقم: (7.2) أن المبالغ النقدية للاعتمادات المستندية الممنوحة لقطاع الصناعة لدى بنك (BNA) فكانت سنة 2015 تقدر بـ 43413469,85 دج ثم انخفضت سنة 2016 لتصبح 21691754,25 دج ثم واصلت الانخفاض سنة 2017 لتصبح 11164531,91 دج وكان مجموع المبالغ النقدية لثلاث سنوات ما قيمته 76269756,01 دج، والمبالغ النقدية للاعتمادات المستندية لدى بنك (BDL) فكانت سنة 2015 تقدر بـ 6810626,86 دج ثم ارتفعت سنة 2016 لتصبح 11498620,65 دج ثم انخفضت سنة 2017 لتصبح 8333118,02 دج، وكان مجموع المبالغ النقدية للاعتمادات المستندية للثلاث سنوات يساوي 26642365,53 دج، وبالنسبة لبنك (BEA) فكانت المبالغ النقدية للاعتمادات المستندية لسنة 2015 تقدر بـ 69660857,53 دج ثم انعدمت في سنتي 2016 و 2017، ليصبح مجموع المبالغ النقدية للاعتمادات المستندية لثلاث سنوات هو نفسه مبلغ سنة 2015 أي 69660857,53 دج.

وبالتالي يصبح مجموع المبالغ النقدية للاعتمادات المستندية للبنوك الثلاثة ولمدة ثلاث سنوات ما قيمته 172572979,07 دج.

الجدول رقم (7.2): المبالغ النقدية للاعتمادات المستندية الممنوحة لقطاع الصناعة

الوحدة: دينار جزائري

	السنوات			
	2015	2016	2017	كل السنوات
BNA	43413469,85	21691754,25	11164531,91	76269756,01
BDL	6810626,86	11498620,65	8333118,02	26642365,53
BEA	69660857,53	0	0	69660857,53
المجموع	119884954,24	33190374,90	19497649,93	172572979,07

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق رقم: (10)، (11)، (12).

وبالنسبة لقطاع التجارة نلاحظ من خلال الجدول : رقم (8.2)، أن عدد الاعتمادات المستندية الممنوحة من طرف بنك (BNA) وبنك (BDL) كانت معدومة للسنوات الثلاث (2015 و 2016 و 2017)، وبالتالي فان مجموع الاعتمادات المستندية للثلاث سنوات يكون معدم لكلا البنكين. أما بالنسبة لبنك (BEA) فكانت سنة 2015 عدد الملفات هو إحدى عشر ملف ثم ارتفعت لتصبح 16 ملف سنة 2016، ثم عاودت الانخفاض سنة 2017 لتصبح عشرة ملفات، وبالتالي يصبح مجموع الاعتمادات المستندية للثلاث سنوات 37 ملف.

وبالتالي يصبح مجموع عدد الاعتمادات المستندية للبنوك الثلاثة ولمدة ثلاث سنوات هو نفسه ما حققه بنك (BEA) أي 37 ملف، لأن البنكين الآخرين لم يسجلا أي ملف في قطاع التجارة.

الجدول رقم (8.2): عدد ملفات الاعتمادات المستندية الممنوحة لقطاع التجارة

	السنوات			
	2015	2016	2017	كل السنوات
BNA	0	0	0	0
BDL	0	0	0	0
BEA	11	16	10	37
المجموع	11	16	10	37

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق رقم: (10)، (11)، (12).

ونلاحظ من خلال الجدول رقم: (9.2)أما المبالغ النقدية للاعتمادات المستندية الممنوحة لقطاع التجارة لدى بنكي (BNA) و(BDL) فكانت معدومة لكل السنوات (2015 و 2016 و 2017) وبالتالي يصبح المجموع كذلك معدوم للثلاث سنوات مع بعضها، أما بنك (BEA) فكانت المبالغ النقدية الاعتمادات المستندية لسنة 2015 تقدر بـ 114494205,74 دج ثم ارتفعت سنة 2016 لتصبح 410179674,97 دج ثم انخفضت سنة 2017 لتصبح 110672089,03 دج .ومنه يصبح مجموع المبالغ النقدية للاعتمادات المستندية للثلاث سنوات ما قيمته 635345969,74 دج.

وبالتالي يصبح مجموع المبالغ النقدية للاعتمادات المستندية الممنوحة من طرف ا لبنوك الثلاثة ولمدة ثلاث سنوات هو نفسه المبلغ الذي حققه بنك (BEA) أي 635345969,74 دج لأن البنكين الآخرين لم يحققا أي مبلغ في السنوات الثلاث.

الجدول رقم (9.2): المبالغ النقدية للاعتمادات المستندية الممنوحة لقطاع التجارة

الوحدة: دينار جزائري

	السنوات			
	2015	**2016**	**2017**	**كل السنوات**
BNA	0	0	0	0
BDL	0	0	0	0
BEA	114494205,74	410179674,97	110672089,03	635345969,74
المجموع	114494205,74	410179674,97	110672089,03	635345969,74

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق رقم: (10)، (11)، (12).

نلاحظ من الجدول رقم: (10.2) أن إجمالي عدد الاعتمادات المستندية الممنوحة لجميع القطاعات هو 113 موزعة كما يلي: 38 لقطاع البناء و 20 لقطاع الخدمات و 18 لقطاع الصناعة، و 37 لقطاع التجارة، وكان نصيب وكالة بنك (BNA) 54 اعتماد مستندي لكل القطاعات، ونصيب وكالة بنك (BDL) ستة (6) ونصيب بنك (BEA) 53 اعتماد مستندي.

الجدول رقم (10.2): عدد ملفات الاعتمادات المستندية الممنوحة لكل القطاعات

	القطاعات				
	البناء	الخدمات	الصناعة	التجارة	كل القطاعات
BNA	26	17	11	0	54
BDL	0	2	4	0	6
BEA	12	1	3	37	53
مجموع	38	20	18	37	113

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق رقم: (10)، (11)، (12).

ونلاحظ من خلال الجدول رقم: (11.2) أن المبالغ النقدية للاعتمادات المستندية الممنوحة لجميع القطاعات فقدرت بـ 2299388790,92 دج موزعة على القطاعات كمايلي: البناء بـ 1251945276,08 دج والخدمات بـ 239524566,03 دج والصناعة بـ 172572979,07دج، والتجارة بـ 635345969,74 دج ، وقدر إجمالي المبالغ النقدية للاعتمادات المستندية لبنك (BNA) بـ 1221013016,41 دج وبنك (BDL) بـ 37477043,93 دج وبنك (BEA) بـ 1040898730,58 دج.

جدول رقم(11.2) : المبالغ النقدية للاعتمادات المستندية الممنوحة لكل القطاعات

الوحدة: دينار جزائري

	القطاعات				
	البناء	الخدمات	الصناعة	التجارة	المجوع
BNA	936713995,97	208029264,43	76269756,01	0	1221013016,41
BDL	0	10834678,40	26642365,53	0	37477043,93
BEA	315231280,11	20660623,20	69660857,53	635345969,74	1040898730,58
المجموع	1251945276,08	239524566,03	172572979,07	635345969,74	2299388790,92

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق رقم: (10)، (11)، (12).

ونلاحظ من خلال الجدول رقم: (12.2)، أن النسبة المئوية لعدد الاعتمادات المستندية المنوحة لقطاع البناء هي(33,62 في المائة) من إجمالي عدد الاعتمادات المستندية، وبالنسبة لقطاع الخدمات فكانت (17,70 في المائة) من إجمالي عدد الاعتمادات المستندية، و (15,94 في المائة) بالنسبة لقطاع الصناعة، والنسبة المئوية لقطاع التجارة هي (32,74 في المائة)، وكانت نسبة عدد الاعتمادات المستندية المنوحة لجميع القطاعات لدى بنك (BNA) هي (47,78 في المائة) ،ونسبة (5,31 في المائة) لبنك (BDL) وبالنسبة لبنك (BEA) كانت (46,91 في المائة).

جدول رقم(12.2) : نسب عدد الاعتمادات المستندية المنوحة لكل القطاعات

	القطاعات				
	البناء	الخدمات	الصناعة	التجارة	كل القطاعات
BNA	%23	%15,04	%9,74	0	%47,78
BDL	0	%1,77	%3,54	0	%5,31
BEA	%10,62	%0,89	%2,66	%32,74	%46,91
المجموع	%33,62	%17,70	%15,94	%32,74	%100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق رقم: (10)، (11)، (12).

ونلاحظ من خلال الجدول رقم: (13.2) أن نسبة المبالغ النقدية للاعتمادات المستندية بلغت (54,44 في المائة) بالنسبة لقطاع البناء، و(10,44 في المائة) بالنسبة قطاع الخدمات، أما المبالغ النقدية لقطاع الصناعة فكانت نسبتها (7,49 في المائة) وقطاع التجارة كانت نسبتها (27,63 في المائة). وبلغت نسبة المبالغ النقدية للاعتمادات المستندية لجميع القطاعات لدى بنك (BNA) ما نسبته (53,12 في المائة) ، وبالنسبة لبنك (BDL) فكانت النسبة (1,62 في المائة) وبالنسبة لبنك (BEA) فكانت (45,26 في المائة).

جدول رقم(13.2) : نسب المبالغ النقدية للاعتمادات المستندية الممنوحة لكل القطاعات

	القطاعات				
	البناء	الخدمات	الصناعة	التجارة	كل القطاعات
BNA	%40,73	%9,08	%3,31	0	%53,12
BDL	0	%0,47	%1,15	0	%1,62
BEA	%13,71	%0,89	%3,03	%27,63	%45,26
المجموع	%54,44	%10,44	%7,49	%27,63	%100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق رقم: (10)، (11)، (12).

2. مناقشة وتحليل تطور التمويل بالاعتماد المستندي في عينة الدراسة

من خلال عرض مختلف النتائج نلاحظ في قطاع البناء أن أكبر عدد من الاعتمادات المستندية الممنوحة كانت من طرف بنك الوطني الجزائري (BNA) ثم يليه بنك الخارجي الجزائري (BEA) وفي الأخير بنك (BDL) حيث نجد في سنة 2015 بنك (BNA) فتح ملفين أما بنك (BDL) وبنك (BEA) فلم يفتحا أي ملف و في سنة 2016 سجل (BNA) 17 ملف ولم يفتح بنك (BDL) أي ملف، وفتح (BEA) ثلاث ملفات، وفي سنة 2017 سجل (BNA) سبعة ملفات وبنك (BDL) لم يسجل أي ملف، وبنك (BEA) سجل تسعة ملفات، ونجد مجموع الاعتمادات المستندية الممنوحة للثلاث السنوات لقطاع البناء من طرف (BNA) كانت 26 اعتماد مستندي ثم يليه بنك (BEA) بـ 12 ملف ثم يأتي بنك (BDL) حيث لم يسجل أي ملف.

وبالنسبة للمبالغ النقدية للاعتمادات المستندية لقطاع البناء نلاحظ كذلك أن بنك (BNA) ممول هذا القطاع أكثر من البنكين (BDL) و (BEA) حيث نجد في سنة 2015 ممول بنك (BNA) ما قيمته 42737000,57 دج في حين لم يمولا (BDL) و (BEA) أي قيمة نقدية وفي سنة 2016 سجل (BNA) قيمة 771383226,16 دج أما (BDL) فلم يسجل كذلك أي دينار، وسجل (BEA) قيمة 77111255,84 دج، أما في سنة 2017 فنلاحظ أن بنك (BEA) قام بتمويل أكثر من بنك (BNA) حيث سجل ما قيمته 238120024,27 دج في حين سجل (BNA) ما قيمته 122593769,24 دج أما بنك (BDL) فكان تمويله معدوم، وبالتالي فان مجموع المبالغ النقدية للاعتمادات المستندية لقطاع البناء للثلاث سنوات نجد بنك (BNA) قام بالتمويل أكثر من بنك (BEA) بقيمة 936713995,97 دج مقابل 315231280,11 دج لبنك (BEA)، وبالنسبة لبنك (BDL) فلم فكان التمويل معدوم.

وبالنسبة لقطاع الخدمات نلاحظ كذلك أن بنك (BNA) منح عدد الاعتمادات المستندية أكثر من بنك (BDL) وبنك (BEA) حيث نجد في سنة 2015 سجل بنك (BNA) ثلاث ملفات أما بنك (BDL)

فسجل ملفين، ولم يسجل بنك (BEA) أي ملف، وفي سنة 2016 سجل بنك (BNA) تسعة ملفات أما بنك (BDL) فلم يسجل أي ملف وسجل ينك (BEA) ملف واحد، وفي سنة 2017 سجل (BNA) خمسة ملفات في حين لم يسجل كل من (BDL) و(BEA) أي ملف، ونجد أن بنك (BNA) منح أكبر عدد من الاعتمادات المستندية من مجموع الملفات الممنوحة لقطاع الخدمات للثلاث سنوات حيث منح 17 ملف ثم بنك (BDL) منح ملفين ولم يمنح بنك (BEA) سوى ملف واحد.

وبالنسبة للمبالغ النقدية للاعتمادات المستندية لقطاع الخدمات نلاحظ كذلك أن بنك (BNA) منح تمويلات أكثر من بنك (BDL) و بنك (BEA) حيث نجد في سنة 2015 منح بنك (BNA) ما قيمته 26718083,99 دج في حين منح (BDL) ما قيمته 10834678,40 دج، ولم يمول بنك (BEA) القطاع نهائيا، وفي سنة 2016 منح (BNA) ما قيمته 149580758,60دج أما (BDL) فلم يمنح أي تمويل، ومنح (BEA) ما قيمته 20660623,20 دج، وفي سنة 2017 منح (BNA) ما قيمته 31730421,84 دج أما بنك (BDL) و(BEA) فلم يمنحا أي تمويل، وبالتالي فان مجموع المبالغ النقدية للاعتمادات المستندية لقطاع الخدمات لبنك (BNA) يقدر بـ 208029264,43 دج وهو أكثر من بنك (BDL) الذي منح تمويل بـ 10834678,40 دج ومن بنك (BEA) الذي منح تمويل بـ 20660623,20 دج.

وبالنسبة لقطاع الصناعة نلاحظ كذلك أن بنك (BNA) منح أكبر عدد من الاعتمادات المستندية بالمقارنة بالبنكين (BDL) و(BEA) حيث نجد في سنة 2015 منح بنك (BNA) أربع ملفات أما بنك (BDL) فمنح ملف واحد فقط وبنك (BEA) منح ثلاث ملفات وفي سنة 2016 منح بنك (BNA) كذلك أربع ملفات أما بنك (BDL) فمنح ملفين في حين لم يمنح بنك (BEA) أي ملف، وفي سنة 2017 منح بنك (BNA) ثلاث ملفات أما بنك (BDL) فمنح ملف واحد، وبنك (BEA) كذلك لم يمنح أي ملف، ونجد مجموع الاعتمادات المستندية الممنوحة لقطاع الصناعة للثلاث سنوات من طرف بنك (BNA) هو إحدى عشر ملف أما بنك(BDL) بأربع ملفات وبنك (BEA) بثلاث ملفات.

وبالنسبة للمبالغ النقدية للاعتمادات المستندية الممنوحة لقطاع الصناعة نلاحظ كذلك أن بنك (BNA) منح أكثر من البنكين (BDL) و(BEA) حيث نجد في سنة 2015 منح بنك (BNA) ما قيمته 43413469,85 دج في حين منح (BDL) ما قيمته 6810626,86 دج، وبنك (BEA) ما قيمته 69660857,53 دج وفي سنة 2016 منح (BNA) ما قيمته 21691754,25 دج ،أما (BDL) فمنح ما قيمته 11498620,65 دج ولم يمنح (BEA) أي تمويل، وفي سنة 2017 منح (BNA) ما قيمته 11164531,91 دج أما بنك (BDL) فمنح ما قيمته 8333118,02 دج، ولم يمنح كذلك (BEA) أي تمويل. ونجد مجموع المبالغ النقدية للاعتمادات المستندية الممنوحة لقطاع الصناعة من طرف بنك (BNA) ما قيمته 76269756,01 دج و بنك (BDL) ما قيمته 26642365,53 دج و بنك (BEA) ما قيمته 69660857,53 دج.

وبالنسبة لقطاع التجارة نلاحظ أن بنك (BEA) منح أكبر عدد من الاعتمادات المستندية لهذا القطاع حيث نجد في كل السنوات الثلاث (2015، 2016،2017) لم يمنحا البنكين (BNA) و(BDL) أي اعتماد مستندي في حين منح بنك (BEA) إحدى عشر ملف و16 ملف وعشرة ملفات على التوالي.

وبالنسبة للمبالغ النقدية للاعتمادات المستندية الممنوحة لقطاع التجارة فبالطبع كانت كلها من طرف بنك (BEA) ولم يمنحا البنكين (BNA) و(BDL) أي تمويل للثلاث سنوات، أما بنك (BEA) فمنح المبالغ التالية:114494205,74 دج و410179674,97 دج و110672089,03 دج للسنوات التالية: 2015 و 2016 و 2017 على التوالي.

نلاحظ من خلال دراستنا أن قطاع البناء وقطاع التجارة يحوزان أكبر حصة من تمويلات البنوك التجارية المحلية عن طريق الاعتماد المستندي بـ 75 ملف موزعة كما يلي: قطاع البناء بـ 38 ملف وقطاع التجارة بـ 37 ملف ، أي بنسبة (66,36 في المائة) للقطاعين من العدد الإجمالي للاعتمادات المستندية لجميع القطاعات موزعة (33,62 في المائة) لقطاع البناء و نسبة (32,74 في المائة) لقطاع التجارة.

وبقيمة إجمالية تقدر بـ 1887291245,82 دج من إجمالي المبالغ النقدية الممنوحة لجميع القطاعات، موزعة بـ 1251945276,08 دج لقطاع البناء و 635345969,74 دج بالنسبة لقطاع التجارة، أي بنسبة (82,07 في المائة) للقطاعين من اجمالي المبالغ النقدية الممنوحة لجميع القطاعات، موزعة بـ (54,44 في المائة) لقطاع البناء و(27,63 في المائة) لقطاع التجارة، ثم يأتي بعدهما قطاع الخدمات بـ 20 ملف بنسبة (17,70 في المائة) بقيمة إجمالية تقدر بـ 239524566,03 دج، أي بنسبة (10,44 في المائة) من اجمالي المبالغ النقدية الممنوحة لجميع القطاعات، ثم يأتي في الأخير قطاع الصناعة بـ 18 ملف بنسبة (15,94 في المائة) بقيمة إجمالية بـ 172572979,07دج، أي بنسبة (7,49 في المائة).

ونلاحظ أن نسبة عدد الاعتمادات المستندية الممنوحة لقطاع البناء تشكل (33,62 في المائة) من إجمالي عدد الاعتمادات المستندية الممنوحة لجميع القطاعات، لكن نسبة المبالغ النقدية للاعتمادات المستندية الممنوحة لقطاع البناء تشكل ما نسبته (54,44 في المائة) أي أكثر من نصف المبالغ الجمالية الممنوحة لجميع القطاعات ، وهذا معناه انه ليس بالضرورة عندما يكون عدد الاعتمادات المستندية الممنوحة كبير يقابله منح مبالغ نقدية كبيرة

ونلاحظ أن وكالة البنك الوطني الجزائري ووكالة البنك الخارجي الجزائري تقريبا متساويان من حيث تمويل القطاعات الاقتصادية لمنطقة ورقلة عن طريق الاعتماد المستندي بـ 54 اعتماد مستندي (بقيمة 1221013016,41 دج)، للبنك الأول و بـ 53 اعتماد مستندي (بقيمة 1040898730,58 دج) للبنك الثاني، أما وكالة بنك التنمية المحلية فنلاحظ أنها ضعيفة مقارنة بالبنكين السابقين حيث منحت ستة ملفات بقيمة 37477043,93 دج.

خلاصة الفصل:

تمحور محتوى هذا الفصل حول إسقاط الجانب النظري للفصل الأول على الجانب التطبيقي، حيث قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين: خصص المبحث الأول للمنهجية المطبقة في الدراسة واختيار العينة التي أجريت عليها الدراسة وكذلك الأدوات المستخدمة في هذه الدراسة.

وخصص المبحث الثاني للدراسات التطبيقية المتمثلة في جزئين، الجزء الأول كان عبارة عن دراسة حالة على مستوى وكالة ورقلة لبنك التنمية المحلية، من أجل الوقوف على الإجراءات المطبقة لمنح الاعتماد المستندي، والجزء الثاني من الدراسة التطبيقية كان عبارة عن دراسة إحصائية للاعتمادات المستندية الممولة للقطاعات الاقتصادية المحلية على مستوى منطقة ورقلة، وذلك من أجل الوقوف على واقع تمويل القطاعات الاقتصادية لمنطقة ورقلة عن طريق الاعتماد المستندي.

خاتمة

خاتمة

قمنا بهذه الدراسة بهدف الوقوف على واقع تمويل التجارة الخارجية للقطاعات الاقتصادية المحلية عن طريق الاعتماد المستندي، حيث تعرضنا للجانب النظري والأدبيات التطبيقية ولربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي قمنا بدراسة حالة على ملف اعتماد مستندي على مستوى وكالة ورقلة لبنك التنمية المحلية كمرحلة أولى، وفي المرحلة الثانية قمنا بدراسة وتحليل واقع التمويل للقطاعات الاقتصادية المحلية على مستوى منطقة ورقلة،باعتماد عينة متكونة من الوكالات التالية :وكالة بنك الوطني الجزائري ووكالة بنك الخارجي الجزائري ووكالة بنك التنمية المحلية، وتوصلنا إلى عدة نتائج تمكننا من اختبار فرضيات الدراسة.

– اختبار الفرضيات: وفيما يلي سنقوم بإثبات صحة أو نفي الفرضيات الموضوعة في بداية الدراسة.

– نصت الفرضية الأولى أن هناك معايير متبعة من طرف البنوك التجارية المحلية لتمويل القطاع الاقتصادي في منطقة ورقلة بواسطة الاعتماد المستندي. حيث تم إثبات هذه الفرضية وذلك بان البنوك التجارية المحلية تتبع عدة معايير من اجل فتح اعتماد مستندي حيث لابد للعميل من أن بقدم ملف كامل من اجل منحه الاعتماد، ولا بد أن تكون للعميل حسن سيرة مع البنك، كما تم تبيانه في دراسة حالة ملف اعتماد مستندي .

– الفرضية الثانية تنص على أن هناك إجراءات مطبقة من طرف البنوك التجارية المحلية لتسهيل تمويل التجارة الخارجية عن طريق الاعتماد المستندي. وهذه الفرضية أثبت صحتها من خلال الدراسة الميدانية حيث أن للاعتماد المستندي خطوات لابد من أن يمر بها بداية من إبرام العقد بين الطرفين (المستورد والمصدر) إلى غاية تصفية ملف الاعتماد المستندي بدفع قيمة السلعة بالعملة الصعبة وإعلام جميع الأطراف بغية تسهيل تمويل التجارة الخارجية عن طريق الاعتماد المستندي، وذلك بتوفير نظام معلومات حديث لتسهيل وتقليص مدة معالجة إجراءات الاعتماد المستندي عن طريق الانترنيت وكذلك الانضمام إلى جمعية سويفت.

– نصت الفرضية الثالثة أن هناك تفاوت في تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية في منطقة ورقلة بواسطة الاعتماد المستندي،حيث ثبتت صحة هذه الفرضية من خلال وجود تفاوت بين القطاعات الاقتصادية المحلية في التمويل بواسطة الاعتماد المستندي. فقد وجدنا أن قطاع البناء يحوز على اغلب التمويلات بالاعتماد المستندي ثم يليه قطاع التجارة ثم قطاع الخدمات ثم قطاع الصناعة.

– النتائج التطبيقية: استنتجنا من خلال الدراسة التطبيقية أن:

– الاعتماد المستندي يساهم في تمويل أغلب القطاعات الاقتصادية المحلية.

– الاعتماد المستندي المطبق من طرف البنوك التجارية المحلية(وكالة بنك الوطني الجزائري ووكالة بنك التنمية المحلية ووكالة بنك الخارجي الجزائري) في الفترة ما بين 2015-2017 في تمويل القطاعات الاقتصادية المحلية أغلبه متعلق بالاستيراد، أما التصدير فلا يكاد يذكر.

– القطاع الاقتصادي المحلي الأكثر تمويلا عن طريق الاعتماد المستندي هو قطاع البناء ويأتي بعده قطاع التجارة.

– **التوصيات**: يمكننا تقديم بعض التوصيات من خلال الدراسة التي قمنا بها والتي من شانها تذليل الصعوبات:

– تقديم تسهيلات أكثر من طرف البنوك التجارية المحلية للمؤسسات الاقتصادية المحلية فيما يخص إجراءات التمويل بالاعتماد المستندي، والتقرب أكثر من المؤسسات الاقتصادية المحلية من أجل تذليل الصعوبات.

– تقديم تحفيزات من طرف البنوك التجارية المحلية فيما يخص تمويل المؤسسات الاقتصادية المحلية عن طريق الاعتماد المستندي وذلك بتقديم قروض، لعمليات الاستيراد التي تقوم بها المؤسسات الاقتصادية المحلية المنتجة، وفي إطار تحسين المنتوج فقط، لتشجيعها على التصدير.

– القيام بجميع إجراءات الاعتماد المستندي مسبقا من طرف البنوك التجارية المحلية ، وتسليم الوثائق للمستورد قبل وصول السلعة إلى الميناء، لتفادي المصاريف الزائدة التي ترفع قيمة السلعة عند البيع.

– إنشاء اكبر عدد ممكن من البنوك التجارية المحلية الخاصة لتمويل القطاعات الاقتصادية المحلية عن طريق الاعتماد المستندي، من أجل خلق منافسة بين البنوك التجارية المحلية كلها، لإعطاء ديناميكية أكثر وتسهيلات للمؤسسات الاقتصادية المحلية.

– **آفاق الدراسة**: إن تمويل القطاعات الاقتصادية المحلية عن طريق الاعتماد المستندي له أهمية كبيرة للنهوض بالنشاط الاقتصادي المحلي لمنطقة ورقلة. لذا فان هذا الموضوع يتطلب مزيدا من البحث والدراسات ونقترح بعض المواضيع في هذا المجال:

– مدى مساهمة البنوك التجارية الخاصة في تمويل القطاعات الاقتصادية المحلية عن طريق الاعتماد المستندي.

– مدى مواكبة التمويل بالاعتماد المستندي لطموحات المؤسسات الاقتصادية المحلية.

المصادر والمراجع:

أولا: الكتب

1. السيد مُحَمَّد أحمد السريتي، " **اقتصاديات التجارة الخارجية** "، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، 2009.

2. الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2007.

3. سليمان ناصر، " **التقنيات البنكية و عمليات الائتمان** "، ديوان المطبوعات الجامعية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة ورقلة،2015.

ثانيا: الأطروحات

4. رباح مُحَمَّد، عقاب فاتح، **الاعتماد المستندي كأداة بنكية في تمويل التجارة الخارجية**، مذكرة ماستر، جامعة آكلي أو الحاج، البويرة، الجزائر، 2015.

5. عطاب عبالله، **أهمية تمويل التجارة الخارجية عن طريق الاعتماد المستندي**، مذكرة شهادة ماستر غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014

ثالثا: المؤتمرات و الملتقيات

6.كتوش عاشور، قورين حاج، **الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات و المؤسسات النامية**، جامعة مُحَمَّد خيضر، بسكرة،2006.

رابعا: المقابلات

7. حمدي مراد، بنك التنمية المحلية، **دراسة حالة لملف اعتماد مستندي**، ورقلة، مارس 2018(مقابلة شخصية)

خامسا: الجرائد و المجلات

8. الكاتب مجهول،دراسة ملفات التجارة الخارجية في ساعتين ولقروض في أسبوعين عند بنك التنمية المحلية، مجلة اقتصاد الجزائر،تاريخ الإطلاع:2018/04/09 http://www.eco-algeria.com

سادسا: المواقع الالكترونية

9. ويكيبيديا :

جمعية الاتصالات المالية بين البنوك، تاريخ الإطلاع: 2018/04/26

https://ar.wikipedia.org/wiki/

.10

https://static.sociétegenerale.fr/ent/.../PDF/.../crédit-documentaire,05/05/2018

www.bdl-predom.com/register.php,24/04/2018 .11

www.bdl.dz/algerie/arabe/index.html , 2018/05/13 .12

www.bea.dz/arabe/index.html ,13/05/2018 .13

www.bna.dz/arabe/index.php/ar/ ,13/05/2018 .14

الملاحق